سید علی زاده نک شرح الدیباجه

فی نوبة العبد عبد الحلیم الکریمی الجعفری
عفی عنه

اقوخیدر
برنک خطا یک
مترددکه

1

دفتر ۷۱

٤١٠

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım AMCA ZADE HÜSEYIN PAŞA
Yeni
Eski Kayıt No 410

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لايبلغ كنهه جاء اى لايصل الى تصوره بحقيقته كل من يجدّ فى الكتاب باىّ طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميّزه عما عداه وما قيل انه حاد بالحاء المهملة على معنى انه لايبلغ كنهه من اتى بحده فليس شئ لخلوه عن هذه الفايدة اعنى الاشارة الى عدم الوصول باىّ طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو نبط ولايحصى اى لايضبط عدد نعمه عادٌّ فى الكشاف وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها اى لاتضبطوا عددها فالاحصاء ههنا استعمل فى الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا فى قوله تع اسرى بعبده ليلا حار اى صار متحيرا فى بحاره فانه ارواح العالمين بكسر اللام ونارا اى صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم يَرَ اى لم يبصر فلا يقتضى الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين مابقى من رسم الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيرى فى مختار الصحاح الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زايدة مؤكدة للنفى اى ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى المنزل اندرس وانمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة مؤكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اى بالاهتداء او بالهداية للناس فان هدى يجئ لازما ومتعديا والنور اى بالنور الذى كان يتلالأ فى جبهته او بنور الاسلام الذى طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح والسكون مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل منشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اى صفة جرت على غير من هى له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه

العظام

العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التى كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة منه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح فى مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان ما ذكر فى اوايل الكتب خدها ووجهها فلذلك سمى بالديباجة ماخوذة من غرايب فوايد المفتاح وابتدى انا اولا نصب على الظرفية اى قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تع تبركا وتيمنا وعرف الآية بانها طايفة من القران المبين اولها وآخرها توفيقا يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت بالجر اى ابتدى ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اى حذاقة فى باب الاعراب واعتيادا عليه يقال مرن على الشئ من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا فى مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدى من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كاينا من الله وقدم الحال اعنى من الله على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجز فى الاصح للتسجيع فى الافعال اعتصم به تمسك وما وقع فى بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لايساعده كتب اللغة التى رأيناها فانه الهادى الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان شغلى الى غير هذا مبذول والعذر اى الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله تع قال رب انى لا املك الا نفسى واخى وفى الآية قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وهو الاكثر فى الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف فى غير النداء قليل الا فى الفواصل والقوافى لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو لتوجيه المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا ايضا لانه

نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد نسخة هذا الابدال زائدا في غير النداء ونحو قولهم يا ربا
تجاوز عني وعليه قوله عم انفق بلالا بغير تنوين اى يا بلالي اصله يا بلالي فحذف ياء وقلب
ياء المتكلم الفا واما ما روى مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل
فرعون موسى فليس فيما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها
الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في
يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا ما قالوه فعليك به فانه
ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون الياء المحذوف منصوب لانه مفعول
به لان معناه اريدا واعني رب ويارب مع ساقتها اى آخرها وغايتها يقال
ساقة الجيش اى مؤخرها يعني ان قوله يارب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي في
محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع
المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم
يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب وهذا مشهور لا يستتر
بالضم لا يستتر به اى لا شك فيه وهذه الجملة اي جملة يارب مع ساقتها ليست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذي قصد به الحكاية
جملة محكية مستقلة ليست الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه
ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظ يقال
متصلة بالاستثناء في الكثر لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل واثباته والوقع
خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني اللهم الا زيدا فمعناها لا تؤاخذني يارب فان
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تع يشهد لكلامي انه حق واستثناء صدق وقد يقال
قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان بالله تعالى

واصلم

واصل يا الله ام اى اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل
الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر ونقل
هذا يأول قولهم قولنا ضربا مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول
القول المذكور بل يكون مقول ذكر والكلام فيما اى في جملة وقعت فيه بل جوابه
الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا بمعنى
انا لا نم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية
عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول
القول يأبى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل
النصب ولهذا عدوه من احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حين قسموا
الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل من الاعراب ويشعر بذلك قولهم ان
مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظة منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت
قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد في
جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على
هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان
المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون
الا لفظا مفردا لا جملة فح يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلوب من رام الشيء طلبه
كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي كون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة
ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى
نحو يارب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى
هو الاسم المط اقباله باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح

قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله مزيف اى جواب النحاة بان النداء فى تقدير الفعل كما مر
حيث قال لان معناه اريد او اعنى ربّ فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل
بانه لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذى قدر به
النداء مثل اريد او اعنى او ادعو كذلك اى محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصره نصب
على انه مفعول له لهم ان الملازمة فى قوله لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب ممنوعة وانما تصدق تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا او
هو لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء
كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت
وزوجت فانه اى لفظ بعت وكذا نظايرها مشترك بين الاخبار والانشاء فان
بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اى مرة وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف
اى تارة اخرى فى مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اى مرة بعد مرة والجمع
تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل فى مرة فى قولك ضربته مرة وكذا
لفظ ادعو تارة يستعمل لانشاء النداء اى لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى
للاخبار عن الدعوة الآتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما الاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فانه وضعه للاظهار
مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله
وهو اى مدلول بعت صدور البيع منك فى الزمان الماضى او لاثبات مدلوله عطف
على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالى يكون
لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبنى على الفتح بناء لازما اما الماشابهته اسم

الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهته الحرف بلزومه
فى اصل الوضع وتيرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون فى الاستعمال مع
لام التعريف وساير الاسماء يكون فى اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على
حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا فى شرح اللباب
وهذا المذكور من قولنا اما الاظهار او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان
يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهرا الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن تبنا ولهما فى التحقيق لان معناه هذا المذكور وذلك لان معنى قولهم
الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق فى نفس الامر من النسب فى احد الازمنة
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من قبيل التعريفات
المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض
عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اى نفى ما ثبت على المعنى المذكور
فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اى لم يوجد بعد كطلب الفعل
فى الامر وطلب تركه فى النهى فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهى وهذا اللفظ موجد
له فهذا اى قولنا اما الاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قول اهل المعانى اى قول
علماء علم المعانى والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اى تطابق تلك
النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والا اى وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه
او لا تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان
ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك
او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لا بد ان يكون
بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين

او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما
في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع
بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد
له فالبحث طويل الذيل اى كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اى في معنى الاخبار و
الانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن فيه فالاولى الرجوع الى ما
نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير
المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله
مستتر اى منوي فيه وسوانا الا حرف استثناء ههنا وانما قال ههنا لما عرفت انه قد
يكون مركبا من ان ولا وكذا قد تكون صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور
محلا لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا
على رأى الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا ولكلا اشارة الى
المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف
المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لبكن عملك بحسب في كل
اى بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة
والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل ههنا وهو
لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما يسمى هذا الاستثناء اى المستثنى
مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اى هيئ للمستثنى العامل الذي
قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل
على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اى اعرا
المستثنى

المستثنى منه لما بعد الا اى للمستثنى ويسمى اى ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل و
المفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت هند ومما ينبغي
ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت
الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تأديبا وما استلأت الاناء الا ماء ولا تقول لا
تمشي الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين وفيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة
رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اى جزء منه ولا محل
له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا اجزاؤه على
ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف
وفيه اى في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي
تجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اى آض ايضا اى رجع رجوعا اما ان يكون
مبتداء وخبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتداء محذوف اى ومثلي اخي
وانما حذف المبتداء او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر
اى على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة
من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها او عطف
على فاعل لا املك لوجود الفاصل وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع
المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو

عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل ويفصل بفاصل
قبل العاطف او بعده فانهم يجوّزون العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل
ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده
فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان
كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية
الشريف لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام قد يغني
عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف تاء التأنيث
من حضرت والحافظوا عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون فاغناؤه
عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الانفه او يضمر ان ويقدر
له الخبر يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة
الملغاة عن العمل على ما هو الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل بتقديره وان اخي لا
يملك الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث
ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على
جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اني لا املك لكن الظاهر
من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له في الموضعين اي في هذا
الوجه وفي رابع وجوه النصب التي سيأتي ان يذهب الشارح الى ما طرق من انه
من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء
ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتداء او خبر مبتداء محذوف ويفرق هذا الوجه عن
الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه
ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا الفعل المحذوف ولو قال
بدل قوله الثاني الخ او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني

كونه

كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى
الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب على
انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول
ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع على ان يكون الواو بمعنى
للعطف ولو اخر هذا الوجه عن ما في وجوه النصب وقدمه عليها لكان اولى
كما لا يخفى او يضمر ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون
عطف جملة على جملة اني لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي
وحق اخي هذا تصوير للمعنى الا ان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو
على وجوه ايضا لانه اما العطف اخي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي اجتزاء
بالكسرة اي وربّ اخي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا
القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعلم في
موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان
الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة وذلك لان المجرور متصل
بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف
الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد وتاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس او
لعطف نفس المحذوف على نفس المذكور حملا على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء
بالجر عطف على قوله حذف المضاف على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تع واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية
كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر وهو ابو داود اكل امرء تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اي كل نار الهمزة في اكل امرء للاستفهام الانكاري
وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال

وانما قال عند الجمهور لانه الخطاب وفاعله مستتر عند الاخفش

اصله تتوقد فحذف احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر وهو انها مجرورة
معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة في الآية ثمانية عشر هكذا في النسخ
التي رأيناها ظاهرا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ههنا ليست الا
سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اي
اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته اي بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب
الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما البيت فكقول ابي الطيب من طلب
المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو يبتسم اعرابه من اسم موصول يجي للعاقل غالبا
على عكس ما مرفوع المحل للابتدائية طلب صلته وسيجي لك زيادة تحقيق مباحث الصلة
المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل
الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي حسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا
خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او لمشابهته للشرط
فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان
يكون ذلك المبتداء موصولا او نكرة موصوفة لابهامها ككلمات الشرط والصلة
او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح فصار الخبر
كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور فبمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان و
ان ولكن على راي صاحب العباب شارح اللباب لان نواسخه تؤثر معنى في
الجملة والمؤثر معنى لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر كالشرط الا ان هذا
المبتداء لما لم يكن مؤثرا بتغيير في الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر معنى في الجملة كان و
ان ولكن كذا في العباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتداء

الذي

7

الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل وكلما
كان المبتداء كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجي بعد هذا وعدم الفاء وكان انما
قال كان في فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن لما اشتق منه
فان قلت المناسب ان يقول ويكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت
بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الى كان
دون غيره فان قيل لم قال اما تامة بالتاء مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة
كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظة بالتاء قلنا زيد التاء في مثاله ليفيد وحدة اللفظ
ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي خبره اي فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلي وان
كانت تامة فكعلي حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة
لمصدر محذوف اي كونا ككون علي انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله
مستتر فيه عائد الى علي فيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان
بعد الخبر فالاولى ان يقول عائد الى علي او الى الطالب الالف نصب على انه مفعوله و
محل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال
من علي على قول من جوز الحال من غير الفاعل والمفعول او محلها رفع على انه خبر مبتداء
محذوف اي هو اي علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اي علي يهب لكان اولى
لئلا يلزم رجع ضمير يهب الى الضمير اعني هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي
يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة علي او جملة مستانفة وعلى
هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التي وقعت صلة او
مستانفة من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا
عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قائل ما شانه
اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع

المحلّ على الابتداء ويتبسم خبره وفيه ما مرّ من ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى والجملة
الاسمية اعني المبتدا مع خبره في محلّ النصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال
والله اعلم بحقايق الاحوال وقد حان اى قرب وقت الشروع الى اعرابه هكذا وجدنا
النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح
بعون الله العزيز الوهّاب لكن لابدّ البدّ الفراق ومنه قولهم لابدّ من كذا كانه
قيل لافراق منه لنا اوّلا من بيان امور اربعة كاينة في حثّ بفتح الحاء التحريض و
الاغراء طالبي النحو قوله على قراءته متعلق بالحثّ والقراءة على وزن الدراية مصدر
قراء الامر الاوّل من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اى بيان ذلك
الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اى المقدمة الاولى وهي قوله انها
يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اى توحيده
الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق النبيّ عم الموقوف بالجر صفة
تصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف
على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف
على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهي
ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اى اصول الدين وهو
علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المط وهو وجوب قراءة النحو
(من باب دخل ان ترك تجارته منه)
وعن عبد الله ابن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت
منه ثلثين الف درهم في تعلّم الفقه وثلثين الفا في تعلّم النحو والادب وليت الذي
انفقته في تعلّم الفقه انفقته في تعلّم النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف
واحد من كتاب الله تع وجدوا في الانجيل مكتوبا انني انا الله ولّدت عيسى من عذراء

بتول

بتولٍ اى منقطعة عن الازواج بتشديد لام ولّدت فقرؤا بتخفيفها فكفروا والامر
الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اى في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة
في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اى علم بالقضايا الكلية التي يعرف
احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اى بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من
حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اى موضوع النحو
وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وموضوعه هنا
التراكيب العربية اى الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس التراكيب يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم
معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هي هي اى لذاتها من الا
عراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر يساويها لكان اولى واشمل
لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان
يكون منشأها الذات او لجزئه المساوي له في الصدق او في الوجود الاوّل كالتكلّم
للانسان فان لكل من جزئيه دخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئه الناطق والثالث
(اى اللاحق لجزئه اللاحق منه)
كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود
هذا فانه ينفعك في مواضع شتّى ومسائله اى مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على
هذه التراكيب اى كلماتها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب ومبني وبهذا يندفع ما قيل
من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف وغيرهما ويرد عليه
ان مسائل النحو هي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان
والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ
ثم حرفه الناسخ الى ما ترى يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث و
الاعراض الذاتية اراد ان يتبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها

وبه صرّح بعض المحققين قال فالتصريف علم يبحث عن الكلم من حيث الصيغة دون التأليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والحذف و الادغام والاعلال وغيره وضارب من الضرب باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء للعمل وبعد الاخر حالة التركيب فموضوعهما واحد لكن من جهتين منه

وما وقع في عبارة القوم بالتمثيل لما يلحق الشيء لذاته بالادراك للانسان فليس كما ينبغي لانه مثال لما يلحقه بواسطة جزئه المساوي منه

الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات
وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية
فبان يأوّل بمثل هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معانده في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر
فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في
بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون
ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القرآن ويكون هي
وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل الصلوات واكمل الرضوان في مختار الصحاح الرضوان
بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب الذي
هو رازق الانس والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي
بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان آدم عم ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد
به الجن مطلقا وانما ذكر الجان لمشاكلة الرضوان كما مرّ في الامر الاول ولا علينا ان نبين شرف
النحو ومرتبته اقتداءً لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي
واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما الفوايد الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما
لجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تع وكلام رسوله عم
الدالين على ذاته تع وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان
حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها
والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان واضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدُؤَلي
استاد الحسن والحسين حلبي رح
الدئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم لرجل من اولاد
كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح ثانية فيقال دُؤَلي بضم الدال وفتح الهمزة
سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود
الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبرها بذلك المسموع فقال امير المؤمنين رضي

الله

٩

رضي الله عنه هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرها بالجر المولّدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم
وبالعكس فينا اي ولكثرة المولّدين فيما بيننا وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة
اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر عن المسمّى اي عن الذات الذي وضع له الاسم
كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي من احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت
والحسن ونحو ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دلّ
على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في
في قولك زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقّل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو ونحوه من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل الغاية
اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشئ لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك
واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دلّ على معنى في غيره فعايد الى معنى وفي غيره متعلق لمحذوف في محل
الجرّ على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دلّ
على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقريبا من المسجد ونحو ذلك
والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع
الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي
ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فانّ
المرفوعات الخمسة اعني المبتدأ والخبر وخبر انّ واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا النفي الجنس
ملحقات بالفاعل من جهة ان تكون مسندا اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او شبهها بالمشبه
بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير
ثقيل والنصب خفيف فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فانّ

المنصوبات السبعة اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم انّ واسم لا لنفي الجنس
وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجئ بعد
المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب انّ واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول وفيه ما لا
يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجرّ الاصلي للمضاف اليه اي بالحروف الجارّة او بالا
ضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرّة ومفعولا اخرى كما
في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجرّ الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
الحنك ذهابا بمسلك التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجرّ الزائد في المبتداء نحو بحسبك درهم
او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او في المفعول نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور
في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله
عنه بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة
يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه افترى عليه وقال
فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رضي
الله عنه انح هذا سمّي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سمّوا النحو لان النحو هو الطريق و
القصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق المناسبة من الالفاظ ويتيسّر
قصد ما بذلك العلم ومن نقل في بعض الكتب هذه القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاد
الحسن والحسين رح انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت
فيم تتفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمّى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ

علي

10

عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال انح هذا وتتبّعه وزد فيه ما وقع قال اي ابو الاسود فجمعت
اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم
احسبها منها فقال بلى هي منها فزدتها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله
فقالت ان ابي مات وترك لي مالا يفتح ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا فرسم لابي
الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب انّ وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود
رجلا يقراء ان الله بريئ من المشركين ورسوله بجرّ رسوله فصنّف بابي العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما
التعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنّف بابي التعجب والاستفهام
واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء
واخذ الخليل بن احمد بن عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ
من ابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفرّاء ومنه
ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفيّ وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ
منه الصالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج
وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرمّاني
ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصريّ ثم
قيل لم يات بعده من يعباء به انتهى وهذا المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله
هذا مبتداء وخبره قوله اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون
على ما فصّلنا الهمّم الوثيق كتبا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعلم
العلم وتيسير المن بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترقّب لا بدّ من الشروع في المقصود قال
المص اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه
اسم وقال بعضهم حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين وكذا ما في شرح الضوء

من ان التي تا بعدا لفا قيهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قايمة مقام ما وضع
له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف
يسن مشهور انتهى فلذلك اى لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في
جوابها لزوما ما اكثريا لا كليا اى ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت
الاكثري اذ قد يحذف منه اى من جوابها الفاء لوجود ما يدل من التلويح والايماء نحو قوله اما
القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول
المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن بمعنى الشرط فالفاء لازمة
لجوابه ينتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى
من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين
الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن
فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها
لازمة له فيكون متضمن له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم
يفسدا معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر
لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا
هكذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة
الا يرى ان ما ومن الشرطيتين تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي
من شراح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن
من شيء فاقول بعد حمد الله فمهما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية
مبتدأ وما مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي
هي الشرط وحدها وقيل انه مبتداء لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كاينا من شيء فاقول وهذا

قطع

قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء روما
اى طلبا للاختصار فهذا مذهب آخر ذكره في الصحاح والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف
هو الجملة الفعلية وحدها اى بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم
اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت
كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء
اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم
يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده
فيأول بجعله خبر مبتداء محذوف اى فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل
حتى يوجد رافع المضارع منه
جملة اسمية فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه
كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا
غير مقترن باحد الحروف الاربعة اى السين وسوف ولن وما يجوز الفاء وتركه اما
جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما
بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال
فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء
ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد الاعز الط
ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي بين حرفي
الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع ما نتلو
عليك فنقول قوله يوالى بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدر اى لكراهتهم
ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاجي عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى

المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القايم مقام
فاعل بين لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا معا وهو قبيح كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزمت الظرفية لما جرا ورفع وقد وقع
كمن بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون بين
فاعل لوالي وقيل ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف لوالي او تميز قيد به اذ لا
موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف نفي اى هو الحرف
الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك
لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا
ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا
باللسان فكأنه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد ان الولدان فصار اما بعد
حمد الله الخ واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب
في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اى المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما
ان للشرط وما زايدة للتأكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما للقرب المخرج
فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لرفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور وانما امتازنا
عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل دايما
هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت الخ فبدخول الفاء في
جواب المفردة دون المركبة وان لم يدخل فبكونه للتفصيل في المفردة للتعليل في المركبة يعرف
ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة
من لان لانها اى اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق
بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى

انما قال في المشهور لان البعض يجوز فتحها لا انا سمعته منه

كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اى لان المساجد وقوله على ان اللام متعلق بما
يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة
بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في عامله قلت ان اللام التعليلية وما يتضمن معناها
يجوز دخول الفاء في متعلقها لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف
في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فاضمر كان من ان كنت اى حذف من اللفظ للاختصار
فزيدت ما الزايدة بآخر ان عوضا عنه اى عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها ايا
وانتقل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان
ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني
انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق
بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية
في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان
ان المفتوحة يكون للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما بالفتح
اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا
هكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته وموارد استعمالاته واما الثالثة فليست
للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة هي بكسر
الشين والذال المعجمتين بمعنى الطايفة والجمع الشراذم اى طايفة من الكوفيين وفي الاولى
اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكر الزائي وبين ابن الحاجب
فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة

قال صاحب الحديثة والاصح عندي ان لا يقدر لهما اصل

مايل الى هذا المذهب الذى ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفى الاولى اختلاف
الى قوله مايل الى هذا المذهب اعنى لما قال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية
للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح اتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان فى الاولى اختلافا
بينهما وان اكثر النحاة مايل الى مذهب الزمخشرى فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما
قالوه بقوله فى الاولى اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا
لا حقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعنى انما قلنا يمكن ان
يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال فى الكافية حروف الشرط ان
ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه خبر يكون التى اصلها ان ما
وان يكون مراد الزمخشرى باما حيث قال فى المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط
اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية الخ اى حين ان يكون مراد ابن ا
الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشرى اما الاولى لا نزاع بينهما فى الحقيقة بل فى اللفظ بل
وقع النزاع الظاهرى فى لفظ اما حيث قال احدهما ان اما حرف شرط وقال الآخر
ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظى لا نزاع بينهما فى الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر
قول الآخر اذا عرض عليه مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او فى هذا المقام على صيغة
المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فليتأمل المتأمل فى هذا المقام فلا مزيد
عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اى لا زيادة على التقرير المذكور ههنا فقال و
واستعمال اما المفردة على وجهين لانها اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا او داي
احب واقلى اى ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل ونحو جاءنى
القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال
استعمال على طريق الاستيناف وهو اى الاستيناف فى عرف النحاة ما وقع جوابا

لسؤال

لسؤال مقدر يعنى لما قال المتكلم جاءنى القوم فكأن قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم
مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل فى اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه
ما يأتى فى اوايل الكتب كقول المص اما بعد حمد الله ذى الانعام وان اردت تحقيق
المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل
فى جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءنى القوم اما العلماء
فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة
اعتناء بشان المذكور بعد اما فيما سبق له الكلام كقوله تع واما الذين فى قلوبهم زيغ
وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى هو ذم الزايغين وقد يكون تفصيلا
لمتعدد فى الذهن ثم قد يسبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحيى ان
يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم فى صدور الكتب والرسايل
اما بعد وفيه افادة زيادة تأكيد لان تفصيل المجمل واخبار جمل وجملة مخصوصة مما
فى الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما
حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه
وما ذكره الشارح متأول حيث جعل الاستعمال الثانى قسيما لاستعمالها للتفصيل
قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا المطلق
التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا
فالاستعمالان قسمان كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه فى محل الرفع صفة
لاما واشارة الى المفردة اى لما اقيم اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام
لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثى المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن
الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هى معنى الابتداء والشرط اللذين

فى مهما يكن لان مهما يكون مبتداء ويتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضى
ان يدخل اما منه على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب ان يدخل
على ما يقع مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب
نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذى دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون
مفعولا به نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر
والفاء لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما
بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضى ان يدخل على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى
الثانى يقتضى ان تدخل هى على الفعل لان الشرط يقتضى الابهام وهو فى الفعل فالاتيان
بكلا المقتضيين بفتحتى الضاد والياء الاولى ولم تعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس
بصيغة الجمع فانه يبقى ح مقتضين كمصطفين ولا عبرة بالحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم
والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم رعوا اولا ما يقتضيه اما
بحسب تضمنه معنى الابتداء اعنى الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب
تضمنه الشرط بادخال الفاء فى جوابه ولم يعكس قلنا لان الابتدائية فى مهما اقدم فيه من
الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاتى له بل بحسب تضمنه معنى
ان الشرطية ويلزم الفاء فى جوابها اكثريا قضاء بحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع جبرا
عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعنى الدخول على الفعل وفى
التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضية حقه ادية صفة القاضى
فلا يكون فعلا للفاعل الفعل المعلل وسيجئ انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له
وانما قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذى جعل
عوضا عنه ادخل على جوابه الذى منفصل عن اما لئلا يلزم التوالى بين حرفى الشرط
والجزاء كما مر وما وقع من نحو قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب فى ا

المشهور

المشهور اى اذكر الآية او اقرأها او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الآية مقروة والجر بتقدير الى آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فنقيل بالنصب على التوصيف
لا على الاضافة كما توهم ماول بما المتوفى اى الشخص المتوفى الاول وبما الغلط ذهب
فى الثانى قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظى لا يختص بالاسم
بل يوجد فى غيره ايضا نحو ضرب ثلاثى فليس بشئ اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا
مختص بالاسم لان المخبر عنه فى ضرب ثلاثى لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه
ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغى ان يقول الشارح بدل قوله واما الغلط
ذهب الخ بان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن التحقيق الابرى
والمتوفى واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم ان يليها لفظا او تقديرا فى الصورتين
المذكورتين وان لم يليها بياء واحدة الاسم لفظا لكن يليها بيائين تقديرا كما ترى وبعد
ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التى وضعت للمكان قال فى
شرح الضوء وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التى لا تتمكن ولو
كان فى الاصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعير
هنا اى جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره
بعد زمن بفتحتين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد
الظهر او بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيها للزمان فحال الجهات الست اى امرها
ثلثة لانها لا يخ اما ان استعملت مضافة الى شئ نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا
باقى الجهات الست نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه او قدامه او وراءه او خلفه
او استعملت مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية اى
ينتصب بتقدير فى على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب
على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العامل

سواكان ذلك لفظيا كمن فى نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية فى نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اى التى لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف مع فاعله المنتقل اليه من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق فى مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذى يليه الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التى وقعت خبرا للمبتداء لانها اى الجهات الست من قبيل ما استعمل اسما معربا يقع مرفوعا مبتداء نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير فى على الظرفية ولا يلزم الظرفية دايما قال فى شروح اللباب الظرف كلا مما اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف فالمتصرف لا يلزم الظرفية بل استعمل ظرفا واسما وسواى ما استعمل اسما وظرفا يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير فى فالاسم مهنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين و بكرا وسحرا وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا و نهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية و عتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن وبغى نادرا فاعلم ذلك فانه مهمات التى يجب حفظها

فلهذا

فلهذا اطنبنا الكلام فى هذا المقام والثانى اى الجهات الست التى استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اى ملحوظا وملتفتا اليه فى ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا فى مختار الصحاح النسى بكسر النون وفتحها ما نسى وما سقط فى منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تع وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بنى على الحركة فرقا بين البناء الاصلى والعارض ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وبنى على الضم دون الفتح او الكسر جبرا اى عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثانى اى ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر • فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات • يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اى سهل مدخله فى الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام او الشراب فى الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والمعنى قد مضى قيل هذا حكاية حال ماضية والا يقال كنت كدت والفرات العذب والثعالبي يروى البيت من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شئ فى حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعرابه بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان فى كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت فى الاول لمشابهتها الحرف

في الاحتياج الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحرف فى الاحتياج الى المحذوف نية بلا
تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثانى فانها اى الجهات
الست ح اى على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منسيا جعلت اسماء برأسها
من غير التفات الى المضاف اليه فلم تشبهن الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فيكون اسما
تاما نكرة فتعرب كساير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا
وبين ما اذا كان نسيا منسيا فى المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او
قبلا يكون وقوع المجئ قبل زمان الظهر فى الاولين ويكون وقوعه فى زمان ما من ا
الازمنة المتقدمة على هذا الزمان فى الثالث وكم بين المعنيين فههنا اى فى قوله اما بعد
حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف
لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منسيا بحيث
يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل مبتداء فيه
اى فى نصب بعد اما فى محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط
الفعل وهو يكن ورائحة الفعل كاف فى عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اى فى
عمل العامل فى الظرف وانما كفى لان فى الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة
الفعل وعليه صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع
النحويين لانها نيابتها عن الفعل تعمل فى الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا
فى الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس
بجزء مطلقا اى سواء دخلت على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا بل ارتفاع الاسم
وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على
ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثانى هذا هو المشهور المذكور فى المتون لكن
الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالاه مذهب رابع غيرها وقد

ساعده

١٦

ساعده البعض من شراح اللب فالعامل فى نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث
الفعل المحذوف تقديره مهما نذكر بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب الثانى هو الفعل
الواقع بعد الفاء اعنى اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما
عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوى كالشمع مع الشمس
فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوى وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله ولا اردت
لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذى دخلت هى عليه
لاصدر كل كلام حمد هو اى الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل يعنى ان الحمد
هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى مطلقا
انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا ومحمودا
وهو ط ويقتضى ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه
اختياريا وبه يمتاز عن المدح الاعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل
فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه و
شجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه فى هذه الامثلة
غير اختيارى لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيارى حادثا وكذا الباقى
غير اختيارى اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المتأخر سواء كانت مفاخر نفسه او
آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات وليست من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب
اما عن الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال فى لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل
لانه يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق
ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات تامة اختيارية كما
ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا

واما الثناء فى المشهور فهو الاذكر بالخير اى الاتيان بما يشعر
بالتعظيم مطلقا فيتناول اللسان والجنان بل الاركان
باعتبار دلالته على الثناء فيشتمل الحمد والمدح وجميع
اصناف الشكر ونقيضه وهو الذم الا اصطلاحا دالحدث
وكذا اذا وصاحب الاتقان فانشاء بعد الله دو النعمة
المقيد باللسان فى شرح التلخيص اعم من ان يكون
فى مقابلة شئ اولا

ولا يتقدم على الاشتا بالذات وهي منزلة بمنزلة افعال اختيارية لابنائها عن الافعال
الاختيارية او يكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الاختيارية فيهما ونقول ان
تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب ان كان اعم من ان يكون
فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على
التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء القاء النفس في
الحروف والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل لانها
على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا
بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما
في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال
الثالث فلانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه
هو غاية التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور لكونه مضافا
اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله علم بفتحتين لذات واجب الوجود
تع وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك والنقصان واضافة حمد الى الله اضافة
المصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما
بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو
فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول
ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدرية بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو

ان

ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل
بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول
عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول
المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة و
ما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون
ما المصدرية فلكون ان عريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة
ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بضم الضاد اشار به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم
مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم
حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام
به الحدوث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ومفعولا وانما يكون طلبه لما قام به
باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضعه ليكون مسندا مصدره الى شئ بعده
ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي
بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة اي تاخير
صلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او
بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت
شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو
مختلف بحسب الوقائع واما المصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى

الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلتهما معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان
المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول ح يكون اضافة لفظية كاضافتهما كما وقع في ا
اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد عمر الجغميني جغميني بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى
خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا اللقبه واسمه وكنيته
ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استرباد قد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة
وتوفي في بلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض
ممن تصدى بتحشية شرح مفتاحه في شرحه اى الجغميني كفاء مصدر من كافاه اى جازاه
بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في مثاله انه نصب
على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اى حمدا كفاء افضاله اى مكافي افضاله
بمعنى احمد حمدا مجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اى حمدا
لكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفؤ اى المثل فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف
المستقر اعني لله او من مبتداء على رأى او على المصدرية اى مماثلا لافضاله او مثل افضاله
ولما كان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد مثل افضاله مح لم يتعرض اليه الشريف
رحمه الله قوله ولكونه تعليل متقدم لقوله جاز اى لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى
معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو
افضاله معرفة بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر
على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر فح يرفع فاعله
وينصب مفعوله كالفعل اى كفعله ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين
زيد عمروا اى من ان ضرب زيد عمروا وهذه الحالة اى عراؤه عنهما اقوى احواله
الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان كذا في مختار الصحاح
الفعل بالنصب على انه مفعول شبه ح لانه نكرة كالفعل اى كما ان الفعل نكرة بمعنى

اى نه

في العمل عمل فعله ح

انه حينئذ شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من
تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف من الاول اى ضعيف منه
لانه معرفة اى ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منه ليشمل ما
اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص
لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب
تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمروا وهو اضعف
من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال
في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا بان
مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول اللام على الحرف لا يرد
المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا
بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب
بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام
لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واوليها مقدمها
تأنيث الاول وكر عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جبنا والمسمع
بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة مستدلا
بعلم هذه الجماعة انني اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى
لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين انني صرفتهم عن وجههم هازما لهم ولحقت عميدهم
فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على
باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمهم وسواء عمل المصدر المعرف باللام
نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره

علم الكل من الضرب مسمعا او بمصدر آخر منون تقديره من الضرب ضرب مسمعا برفع
ضرب على انه خبر مبتداء محذوف اى هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب
المعرف لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على ما بعض
النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل كما صرحوا به فلا يصح كونه
منصوبا بمصدر آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي
ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على لان حذف
على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة
وهو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد جواب لا يقال هنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الآية الكريمة
هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المنصف على التوصيف
اذ الكريم حقيقة هو الله تع بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس
هو مقصود الذات بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال و
الانعام صفة منصوب على انه مفعول ثان للجعل لشيء كما ان وضع الذي للوصلة
الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس
وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس هنا
ما يدل على القليل والكثير من مسماه اى ما يتشابه اجزاؤه ويكون لكل جزء منه كالكل
في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لان ما ذكر
في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى
عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى
جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول
من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير

اعتبار

اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتل ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء
المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث
قالوا اللازمة اما الظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه
وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو والو وقد وحسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة
لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر
ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليل بقوله
لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون
الا اسم جنس ظاهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو
اضيف الى المضمر يلزم اللبس في مثل ذاك فحمل عليه غيره ما يستمر الحكم في الكل حذف
الهمزة من اخوات ذاكرتهم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد
لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة
فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في
قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد
وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح الضوء
ولكن فيه ما لا يخفى واما قوله اهناء المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا
الفضل من الناس الا ذووه المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف اي لا يعرف
قدر صاحب الفضل وعزته الا اصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن
زهير صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها ذوو بفتح الذال

وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو تقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا و
رجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا و
امراة ذات مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا
ونساء ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه
عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك
اسفليكم ولكني اريد به الذونيا شاذ ان لا يقاس عليهما شيء فجيء به اي بذو والجار
والمجرور في محل الرفع على انه قايم مقام الفاعل لجيء ههنا لجعل الانعام صفة لله وهو
اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه
او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير لان الغا
لما قبله لان الحم نسيب زوج المراة ابوه او اخوه او ابنه فاذن اضيف الى الاناث
وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا
وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورا على ما
حكاه الفراء فتقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل با ابيها
قصدا الى جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث
وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين
اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته و
تانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرطها كونها مضافة الى غير ياء
المتكلم ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب
وان كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي البعض وهو الاصح

اويكون

20

اويكون مبنية على اي آخرا ويكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف
الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء و
شرط كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا
صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديريا لوجوب قلبه واوها ياء وقد ما كان. يدور
هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت
تلك الاسماء تحرك آخر حرفها ليتم وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب
سكون حرف جعل اعرابا فقلب وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح
في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او
جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة قد اهملها الشارح والاولى
ذكرهما وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه
الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو واصل
فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء
الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب ولزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في
التنوين التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على البقاء على حرف واحد فابدل منه
الميم القريب منه في المخرج فاذا لم يضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء
المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
لعدم التنوين فجعلت حروفا اعرابا اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب
على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلايل الاعراب
على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق
على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا يطلق على حرف
يعتوره

تتغير للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم تبعد اللام من الاربعة بل كان اعرابها تقديرا
بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال
في الاحوال الثلث فيّ ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كغلامي اذ لما لزمهم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرت الفاء ليناسب الياء جعل الاعراب
في التقدير واما ذو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل
اخوك اخ ليناسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف و
الياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل واو ردت في حالة الرفع وقلبت ياء في النصب و
الجر وان عين ذو واو جعل للاعراب رفعا وقلب الواو ياء في النصب والجر لمجي مؤنثه منها
ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذواتا وان حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى
ان يكون لامه المحذوف ياء دون واو اصله ذوي لعلة ما كان عينه ولامه واوا وذو
مهنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى **الانعام** وسواء الانعام
ايصال الخير لشخص للغرض دنيويا كان ذلك الغرض او اخرويا ولا العوض يقابله في
القدر والمرتبة اولا والجار اي انجار الانعام لكونه مضافا اليه لذي **جاعل** مجرور
لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير
لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون
معرفا باللام والوصف مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل على نية الالف وكذا
نحيرا ذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه
في التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة

اللفظ

اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا خروج
عن حد المناسبة ولزوم الحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل
الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل نكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب
عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت
واجب وانما وجب لانه لا فايدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون
المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود
بمراتب وهو هو في المعنى لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا
كقوله تع لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتب بالالف فانهم
قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها ومن
ثمة كتب النون المنصوب واذا حرف نصب واضربا امر للواحد المذكر بالالف على
الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والتنوين الاصلي والزايد الفا لانفتاح
ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر للجمع المذكر بواو والف
واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن
للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل
تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات
لاجله قلنا نعم لكنه لما تغير بين هذا الاصل وهو عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد
ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية
ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه

مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب
وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط على لفظ
المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب
هذا بقي ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف
عليه الحسن او الصحة على رأي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة ما لم يفهم من المعرفة
فمثل هذه الفايدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف وغيره قال الشيخ عبد
القاهر انشد من شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال
قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فايدة
لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي رحمه الله
في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم ولا كافر وكافر على البدل وبالجملة ان لم
يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير
نحو مررت برجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل لم يتعرف جاعل
ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط
التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي
يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف
اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ
واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف
فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب
الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور
احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام
الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب

زيدا

زيدا الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي الآن او غدا واما اذا اريد به اي
باسم الفاعل على ما يدل عليه ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى الان
حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت برجل ضاربك امس في الماضي ومالك بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستمرار
والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي
فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث المشابهة الكاملة
اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى
الاستمرار فلكون الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب
وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري حتى ظفرت
بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع
آخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني
الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن للفعل وهو مدلول تضمني كما في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون
الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور
ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهة لانه لا يقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثاني
من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لا
يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا
لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة

اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم
قد يضاف الى فاعله البتي لكن بعد ان أخرج عن كونه فاعلا بان نصب شبهها بالمفعول
بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى
فاعله للزوم اللبس مع عدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي
والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب
زيد او معطي زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان
المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافته
الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وسوا المشتق من المتعدي الى مفعول
واحد لما اريد اضافتهما توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون
فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قايم ابوه زيد قايم
الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى و
تجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات
وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى
فلانها لمن قامت به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع
انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه
جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها ايا ما تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة
وما عدا الاربعة على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة
الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا

غير عامل

غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما لفظية
ان كان المضاف مشتقا عاملا ومؤلا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وحاتمي
الاب مفيدة للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني
غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب
يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص وزوال بعض
الشيوع نحو غلام رجل وسوط وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعريفه
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص لواحد فاذا اضفت تعرف
وصار لواحد بعينه وسوز يد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن
لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر
منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه
انك اذا قلت غلام رجل جاء فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد
خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه
فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف
باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ۝ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى ولقد مررت على
لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعله يسبني وصفا وانما قال افادتهما اي
التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتهما
الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ
فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما

معنى فلانّ الوضع الاضافة المعنوية ليفيد انّ لواحد ممّا يدلّ المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم امالة اسم عامّ الى اسم
خاص بواسطة الحرف فلمّا كان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد
التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما افادتا التخفيف اللفظي ليكون قدر مرتبة
المعنى وهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادر ما على المط وفي اللفظية الانفصال
في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان
قلت ما ذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع
بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل
بالاضافة بل كان حاصلا الضارب من رجل حتى كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت
فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو مرادا منه الحال والاستقبال
لا يقال لا تم ذلك لان الجعل فعل الله تع وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى
الحال والاستقبال بالنسبة الينا وانما قلنا مرادا منه الح بدلالة عمله في المفعولين
وهو اي كل واحد منهما النحو والكاف في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى
الحال والاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط
ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجئ فيكون ا
اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه
صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتداء
محذوف اي هو اي الله تع جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى
كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم
اذ قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناد المتكلم
واهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل

ط

كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي ابقاهم الله تع
ويؤيده كلام شراح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه
اي من لفظ الله تع فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في
لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل
شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل اي صدق البدل على ما صدق
عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط
المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل
منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية
سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشهر فانهم قالوا
حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث
تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما اجمل ولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه
الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول
غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده
كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان
يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدلين بخلاف بدل الكل فان العينية
هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتداء وعبارة عنه
فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة
زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار

يعني اراد المتكلم ان تقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تدارك فقال بحمار اى
ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط فى المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط
بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشئ من الغلط قالوا
الاضافة فى القسمين الاولين بيانية وفى الاخيرين الى السبب اى البدل الذى كان سبب
الاتيان به وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل الغلط لادنى ملابسة كما فى
كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان
كما يكون سببه الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى البدل الغلط لا
يكون الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجئ فى كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من
الاول والثانى مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الخ لاشعارهما
الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الا
شتمال انما يستعمل فى الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام المقدس ليس بكلام بغير فكري
وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل بأسرها
اى بجميعها يقال هكذا لك بأسره اى بعدده يعني جميعه كما يقال برمته اى بكليته يدل
على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لان انتفاء
الاقسام معنى قول اهل المعقول اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود
للعام كالانسان الا فى ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق
هناك ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اى مجاز
كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية و
التبعية وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل
على ما سيجئ من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل فى الحقيقة موصوفه اى
موصوف جاعل وهو آله بالجر على الحكاية وهو الافصح وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير

الله جاعل النحو فالله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهى جاعل فلم يلزم
ترك الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية
كالنجم والصعق اعنى ان الاله فى الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود
بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على
الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله
بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراط
عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الاربعة او الستة على ما يجئ اذ لو لم
يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله فى المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت
قد علم عمله فى مفعول الثانى بشهادة فحوى الكلام اى يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى
واذا عمل فى الثانى عمل فى الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو
ممتنع على ما تبين فى المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل فى الثانى وهو ممنوع لجواز ان يجعل
جاعل بمعنى الماضى ويكون كالملح منصوبا بالفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا فى زيد معطى
عمرو درهما امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم
يمكن ذلك لكن شهادة فحوى الكلام يمنع ذلك التمحل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم
ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه وجوب النعت
اذا ابدل النكرة وهى جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا
او يلزم ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اى فيكون الآن حين
كونه هو البدل فى الحقيقة من القسم الاول مجازا بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل
الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازية
من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول
بمعنى بدل العين من العين فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا الاشتمال

لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله هكذا اى بدل الكل من الكل لانه يلزم ح ان يكون الذات عين الصفات وانه محال محمد

الظرف على المظروف كما صرح به اي يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النفي اما
فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية هذا حقا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة
من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا او هذا الامر المذكور كما ذكر او
واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقي ههنا سؤال ناش من نشاءت
السحابة او تغعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او
حماره من اي قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم
كونه من الاول والثاني ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه
من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به
التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا يرى انا اذا
قلنا سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه
او قلنسوته او جلده او غير ذلك فنشتاق الى ان نذكر ثوبه وهذا الشرط منتف
فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار
الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول شريف الدين الجرجاني
لكن فيه ما فيه ما موصول مبتدا وفيه جملة ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف
اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكر
في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى
ذلك اي حصول ما فيه فيه على الفطن هو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على
حواشي المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل الغلط اذ
يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه
اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال من الاشتمال
ان

ان كان مع الرؤية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق
لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كغاية نظرا الى ما يفهم من ظاهر في تقسيم البدل
الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق الخ على ما صرحوا به في مواضع لا يحصى
في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني بجاعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف
وحده نصب على الحال وان كان الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا لا معنى وتقديرا
اي اما ان تجعل الكاف وحده اي منفردا ان جعلنا ما اي الكاف فهو يذكر ويؤنث
وكذا باقي الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا
انما يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب
للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف
وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة
الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بلاحظة
خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار
مع المجرور ان جعلنا ما حرف جر اي كاينا كالملح وفي الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
اي قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح
على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدا لان
الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر
لا في خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصهما يظهر
ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها

من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار مهنا اقتصار الذكر على
احدهما الذي عددت من خصايصهما حتى يرد ما ذكرتم بل المراد امتناع اقتصار
العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين ظرفي اللغو والمستقر
قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه
جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف
في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون
مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف
متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه مع قطع النظر عن ... فامعنى عامله وان يعمل بعلم
الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول
والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا
بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا
في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه مع قطع النظر عن
غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه آكل بقرينة دالة عليه
فههنا المتعلق يكون مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج
في ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها ايرد عليه ان خاصة
المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما
اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره
لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق
في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى
عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك

الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا
كما في باسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل
القراءة فيقدر اقرا باسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل
القيام فيقدر اقوم باسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل
الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا
وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا
اعتبره النحاة وقدروا المستقر بما عامله محذوف انتهى كلامه واحترزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد
حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان
الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر
زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كاينا او ثابتا او غير
ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح
القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به
الكلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو
فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها ولانه
ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من
شراح اللباب وهو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال وانا
فلا احب تسمية اللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسمينا
ظرفا خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل
وفي الثاني عمومه انتهى وماله حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو
جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك

العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ
ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد فى كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم
الاشتراك فى الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد فى مررت بزيد في محل النصب ولهذا جاز في
معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تع ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك
الا يرى انك اذا قلت زيد فى الدار ففى الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير عنه اليه فله
محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في
الدار فانه له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يحل به عقد الحول ويزول به
تحير العقول وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على
المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على الخلاف وهو ضعيف لان الجار كالجزء
من الفعل اذ اللازم يجرى مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان الجار والمجرور فى محل النصب لامتنع تعلقه
بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي
ذكره هو الملايم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر فى كتب المتأخرين من ان
التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار فى تعدية
الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا المحل
تسامح هذا بقى لنا اشكال وهو ان الظ من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء
من الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب

وقد

وقد صرحوا بخلافهما وقد عرف به الشارح فى هذا الكتاب تأمل ولا تغفل على وزن لا تنصر
فانه بحث شريف **والصلوة** مجرور معطوف على حمد الله اى اما بعد الصلوة وهى اى
الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته استغفار فان
قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما الغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة
لغة ليست منحصرة فى الدعاء بل مشترك بين الثلثة يجمعها قوله تع ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل كيف يستعمل فى معنييه
معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل فى معنييه معا فان
تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة
اى الفرايض الستة التى هى التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الا
خيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى
موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التى قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب فيما يتكرر فى الصلوة على سبيل الفريضة وتعديل
الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى فى التشهد فى القعدتين والسنن الخمسة عشر
التى هى رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية
والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا وافتراش رجله
اليسرى ونصب اليمنى والاداب التى هى كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه
عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر فى الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تع بمعنى
الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما
موافقين لمعناه اللغوى تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة ورعاية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها
الحقيقي غير متصور من الله تع لانه دعاء والدعاء سوال يقارن الخضوع وهو يدل على

الاحتياج والله تعالى منزه عنه فحملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة
في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه تعالى فتحمل على
نهايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى في
القرآن كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة
ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع
في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد او
في التحقق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع من ترتب التابع او تقدمه او الاجتماع
في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل
الوجود عن احدها وتعين بمعونة القرينة والفاء الموضوع للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا التراخي الرتبة
اي هو للاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان
يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي لا يجيء الا عاطفة مطلقا سواء
كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التأنيث للتأكيد فيختص بعطف الجمل كما مر في
قوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التأنيث
وهذه العلامة يتصل بالاسم والفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل
تسكن الا ان يلاقيها ساكن وتكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقل دخولها في
الحرف فاذا دخل حرك بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى
وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او
الاضعف من المعطوف عليه ولو تأويلا وسيجيء هنا تحقيقه واو واما الموضوعان
لاحد المتعدد منهما لكن لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما لزوم
الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث

ان

ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا ويقال او عمرا ومما ينبغي ان
يعلم ان اما ربما يرد بلا واو ونحو هذا اما هذا اما ذاك وربما يجيء غير مكررة ايضا اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه
قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها
تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل مع الهمزة يليها الجملة ويجيء بعد الخبر
وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه من المفرد
الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف الجمل وبل الموضوعة
للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن
النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم
لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل وتكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد
النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف
هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث
قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبله
وقد ايد رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين
المعطوفين فانه العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه
الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما مانعا لكونها للعطف اللام في لكونها
صلة المنع وقوله من وجهين صفة لمانعا اي مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها
قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف
عليها في واما فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ترى

انه لايقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف
والحاصل انهم اي القائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلوا اما حرف عطف لورود
السؤال على من يجعلها له في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حروف العطف
فيه اما اما الاولى او اما الثانية فان كان الاولى فالمعطوف عليه استفهام على سبيل
الاستفهام وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف
العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحاة في اما
المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الجزولي
ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو
الواو واما اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون
الاولى مستشهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيدا او عمرو فح يكون الواو لعطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف
عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الاندلسي ان اما الاولى والثانية
مجموعهما حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما حتى يصير الحرف واحدا
اما الاولى واما الثانية قد عطفتا عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه
لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى جنة اما الى نار
مقدر واندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظ اذ يندفع السؤال باختيار المذهب
الثاني فافهم هذا المذكور ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او
مقامها ان يكون للعطف كا و فان ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية والبحث عن معاني هذه الحروف
العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا اجمالا تتميما

للفائدة

30

للفائدة على نبيه على حرف جر نبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي
من النبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن فعولة كالذكورة
والانوثة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف
مجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق وهو اي النبي ح اي على تقدير كونه من
النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو
الخبر فالنبي من اخبر عن الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع نبآء على وزن
علماء ويجمع علماء ويجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير
يرد الاشياء الى اصولها لان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه
حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي الطريق ومنه يقال للترسل عن الله تع انبياء
لكونهم طرق الهداية اليه فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما
عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والالهام
هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام
الهي اعم من ان يكون له كتاب ولا فكل رسول نبي من غير عكس فلما اطلق النبي
على رسولنا كما اطلقه المص عليه في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي
بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى
العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد
عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي جئ لايضاح نفس سابقه لا لايضاح
باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح الياء اي
لمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه رأى الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما
مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم

ان يكون مختصا به في الجملة و اقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما
تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق و اما تقديرا ان قصد به رفع ابهام
مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود و ذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك
الاسم بينهم و بين غيرهم و اما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما
اشتهروا به من العتو و العناد كثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف
بيان العاد فعطف البيان ههنا لرفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود و حفظا عن
شايبة توهم غير ما نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا و لا من وجه
و استدل ذلك البعض بقوله و المؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل و السند قوله و المؤمن مجرور بواو القسم و العايذات الحديثة النتايج من ا
الحيوانات جمع عايذ و هي اي العايذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول
لان الالف و اللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير
اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها و قول الشارح فان الطير عطف بيان
للعايذات مع انه ليس مختص لها يحتمل كليهما و جملة يمسحها حالية و ركبان بضم الراء
جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح و الغيل بكسر الغين المعجمة و السند بفتحتين اسمان
لموضعين في الحرم و المعنى و اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العايذات اي يجعلها امنا
مأمونا بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الترفق و الاشفاق ركبان مكة بين هذين
الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك من قوله و
عطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشتراط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية
لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع و لا يكون
اوضح منه عند الانفراد كما اذا استمي ثلثون رجلا بعمر و كني واحد منهم مع عشرين من غيرهم
بابي حفص و لا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد و اذا قيل جاءني ابو حفص

عمر كان عمر موضحا له قطعا و كذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا
اشتهر بكنية اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركا دون الاسم فاذا جعل الاسم
عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر و هو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا
و ان جيء به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تع جعل
الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح قوله ان
البيت بكسر ان الى قوله لا للايضاح مقول القول كما يجيء الصفة كذلك اي للمدح و الفرق
بينه و بين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من
ضمير مشتقة اي كاينة بخلاف عطف البيان و الفرق بينه و بين البدل ان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام و ذكر المبدل منه كالبساط و التوطئة له و اعترض عليه نجم الائمة
الاسترابادي بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظ و لا بد ان يكون في ذكره فايدة ما لا يحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو
سيما كلام الله تع و كلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه و اجاب عنه الشريف بان قال النحاة لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى و الحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول و جيئت بالثاني تتمة له و توضيحا فالثاني عطف بيان و ان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني و جيئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا و المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظ كما حققه المتاخرين و عطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
فانه بيان للاول و البيان فرع المبين و لولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان
النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة و اسم بنته عايشة فان اراد عطف
البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام و ان اراد البدل لم يصح لان الغلط

وقع فى معنذ الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية فى مراتب
الكمال بقوله سيد اى مقتدى الانام اى الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام
مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة
عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة
بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال
وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل
المعانى والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف لعلهم
ارادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونحوها
فلا يكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم
من الاشتراك اللفظى والمعنوى ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان
رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوى بين افراد
ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
على ما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه
قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته
وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو
زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب
امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف
باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا
عن الامس المعرف ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس
يدل على الدبور وهو على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له
وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون

اى كونه للمدح او...

الوصوف

الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او للمدح لكان اولى يعنى ان كان الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان
الموصوف معلوما اى متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك
فى ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون
الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل احدهما والصفة ههنا
اى فى قوله محمد سيد الانام جيئت لمجرد المدح لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه والضمير
راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما
ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الا
صحاب يراد به اهل بيته اعم واصل آل اهل على راى بدليل ان تصغيره أُهَيل او
اول بالواو على راى آخر وفى بعض الكتب النحوية او األ بهمزتين وهو سهو يدل
عليه ايراده فى الصحاح فى اول بالواو وروى عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا
فصيحا فى الصحاح العرب جيل من الناس اى طايفة منهم والنسبة اليهم عربى وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابى والاعراب ليس
جمع العرب بل هو اسم جنس انتهى تقول أُهَيل وأُهَيل وآل واُوَيل فتصغيره اويل لا
اهيل كما زعم من قال ان اصل آل اهل وخص استعماله فى الاشراف جمع بمعنى عال كيتيم
وايتام وفى من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنياويا مثل آل فرعون
كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دنياويا خبر مقدم
لكان وقوله اخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا
اشارة الى جواز الف الدنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعى تفصيلا لا علينا ان نذكر تجربة

للطالبين وسواء الالف فى آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة ورابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زايدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة
يقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والملهوي والمرموي والرابعة الزايدة فيها
ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايدة كتاء التأنيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائه
مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء
لكون الفيهما زايدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة فى المنقلبة تلك
المشابهة لكونها غير زايدة فلا يحل فيها فح الالف يحتمل ان يكون زايدة والمنقلبة واوا
هي الف التأنيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف التأنيث والواو زايدة واما
الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول
لفظا كحباري بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب وتقديرا كجمزى فقالوا جمزي
بالحذف لتنزل حركة منه منزلة الحرف الرابع فى الثقل فاعلم ذلك فانه يحكي في مواضع
شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله فى الاشراف نحو اهل الحجام واهل الكناس
قلبت الهاء فى اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق اصله اراق لقرب مخرجهما
ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحاد مخرجهما وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيتين
لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع
فويقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل
واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع
صاحب فى مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره
وفرهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي فى الاصل مصدر قلت لم يجمع ما
فاعل على فعالة الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان

الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصرا للمسافة لان قوله
كطاهر واطهار يأبى عنه وهو اى قوله اصحابه معطوف على آله والضمير
مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي مؤيدي اى المقوي اصله
مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤ
يدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بكسر الدال وكسر النون فيهما وكذا كل جمع اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون
وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح
الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية تكون حالة رفعها بالالف و
النون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة جر لوقوعه صفة للمجرور وهو
اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا يجتمع مع النون و
التنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف
والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف
نحو هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والخرب
بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط
الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التثنية
عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات
بخلاف التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما
مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وذلك لان فى الفتح
يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو سهل
على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج

اعلم ان الكسائي والسيرافي والاندلسي قد خالفوا جميع النحاة في اضافة اسم الفاعل وعمله لوجهين الاول ان غيرهم جعلوا اضافة اسم الفاعل لفظية سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيدا امس او الآن او غدا فان ضارب زيد صفة عندهم الثاني يعملونه في الازمنة الثلثة متمسكين بمثل قول النحاة نحو مررت برجل معطى عمرو درهما امس وهو غير جايز باتفاقهم فقال فليتهم اذا عامل في عمرو ايضا والا يلزم الاختصار في باب اعطيت على احد المفعولين وهو غير جايز عندهم فحكموا بان اضافته لفظية في كل حال فحينئذ هذا يكون مؤيدي الاسلام بدلا من اصحابه لا صفة تامل فانه بحث غريب
حمدي

الاصحا

من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة
وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تأييد هم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار يعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة اي
اعطاؤها وصوم شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفيا
قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور على اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك
الشهور موافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وحج البيت الحرام اي الكعبة
قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج
ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء
يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدر الله تع من القضاء
كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه الله
وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر
انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق بينهما
بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى
الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اي خفي من الاعتقادات الحقيقية ومعنى
الاسلام عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر
اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية
الاداب في الوضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة
لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل
مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد
اصله منقيد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما

لفظان

لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو
الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم
صلح وقيل مسلمان قوله تع ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول اي
في المصادر الاسلام گردن نهادن فرمان خداي را
الوصول الى السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اي اصول الدين يعني
علم الكلام فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد الاعز يقال
هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية
وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة
بالفعل وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق
بتغير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها
بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا
يكون كأن للشك نحو كأنك قايم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واي
في كذا وكاي واصل كأن زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة
والمعنى على الكسر وعدل على الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على
التشبيه ولكن للاستدراك اي لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكأن متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن
عمروا لم يجئ وليت لانشاء تمني الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا
وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم و
كذا غيرها فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة
الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا في ملازمتها الاسماء فان كل

واحد منها لابد له من اسم ينصبها مالم يُبلغ كالافعال فان كلّ لابد له من فاعل ليفيد
وفي لحوق نون الوقاية نحو انّني وغيرها ولفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو انّ وانّ وليت ورباعي نحو كأنّ ولكنّ
ولعلّ كالافعال ومعنى في تضمّنها لمعنى الفعل من تحققت وتمنّيت واستدركت و
غير ذلك فلما شابهتها بهذه المشابهة اى مشابهة تلك الحروف بالافعال ألحق منصوبها
اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف و
هو الابتدائية او المبتداء على الروايتين ولا عمل للحروف فيه اى في الخبر ومن
خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال انّ قايم
زيد الثلا يشابهن الافعال في العمل اى في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه
المرفوع وهو اى الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان
ينحط رتبة الفرع على الاصل فهم انما قدّموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل
الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي يقتضي
ان لا يجوز تقدّم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الّا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزلّه منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من
شدة الاتصال في الاغلب كقولك انّ في الدار زيدا وفي التنزيل انّ الينا ايابهم
اى رجوعهم ثمّ انّ علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله
على ما قرر شراحه انّ الغرض من تقديم المنصوب في خبر انّ ايقاع المخالفة بين
معمول الفعل وملحقه وهي انما تتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع امّا في الظروف
فيتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى
يقال شبه صورة انّ في الدار زيدا صورة ضرب زيدٌ عمروًا وقيد بالمستقر اذ اللغو

قد

قد يقع مرفوعا على الفاعلية اى على كونه مفعول مالم يسمّ فاعله فانه فاعل عند بعضهم
نحو ضرب في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا
فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه انّ ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتداء
ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضي اعلم انّ حال الاسم والخبر بعد دخول هذه
الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الّا ان يكون ظرفا او جارا
ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو انّ في الدار زيدا و
ان كان الاسم مع ذلك اى مع كون خبرها ظرفا نكرة وجب تأخيرها نحو انّ لدينا
انكالا انتهى وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او
نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو انّ مالا وانّ ولدا
اى انّ لهم مالا وانّ لهم ولدا هذا اى الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيرها
فكقوله تع انّ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا في الآخرة وعند بعضهم
خبر انّ قوله تع لما جاءهم وكقوله تع انّ الذين كفروا ويصدون اى يعرضون
عن سبيل الله والمسجد بالجر والحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون
والواو زايدة فانّ الفاء والواو وكل منهما في خبر انّ كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب
اللباب وهو صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اى بيّن علّته وذكر دليله [في العلوم الادبية منه]
الفالي اى الشارح الاول المعروف من شراح اللباب بالقطب الفالي بانّ
الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الّا اذا كان ضمير الشان مثل انّ زيد قايم في انه اى
الشان زيد قايم فح يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي يأتي بعد
ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقد جاء
في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت جنيا

قيل هو طايفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي ولكن
زنجي الزنج جيل من السودان اى طايفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل
التاء يجيء للوحدة نحو تمرة ورومي غليظ المشافر اى ولكنك المشافر جمع مشفر
بكسر الميم وهو فى الاصل شفة البعير استعمل ههنا فى الزنجي تشبيها شفته بشفة
البعير فى الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية و
لكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فشاذ هكذا
اشارة الى قوله وقد جاء قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان من
غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب الهم اى الحزن عنى ساعة
اى فليتك او فليته على انه ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل و
تمامه هذا المصراع فبتنا على ما خيلت ناعمى بال وضمير خيلت للنفس اضمر الفاعل للتعوّد
فى الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اى على ما اريك نفسك واوهمت والبال
القلب وناعمي اصل ناعمين حذفت نونه بالاضافة اى بتنا على رتبنا نفوسنا
حال كوننا ناعمي بال اى ذوى مسرة واصحاب فرح وسرور وهذا ويرد عليه
ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف ضمير الخطاب
بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا
اذا كان ضمير الشان لكن نحو ان من لام الخ ونحو فلو ان حق اليوم الخ ونحو فليت
دفعت الهم وقال شراحه الى ليته على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور
الواو للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى الكلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى من الحذف فى غيره
فليتامل فى هذا المقام ثم دعى المص لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اى دام وثبت قوله
لان متعلق بما يفهم من اى التغيرية يعنى انا فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي

وهو

وهو لا اذا دخل على ما فيه اى على لفظ فى معناه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا
زال فعل من الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة فى المشهور كان و
صار الخ كان فانه يدل على الزمان الماضى غير اشتراط انتقال من حال الى
حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب
العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة
بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى
الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل
وبات واعلم ان هذه الخمسة يجيء على معان ثلثة الاول لاقتران معانى
الجمل التى تدخلها باوقاتها الخاصة التى يدل عليها بموادها وهى اى تلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل عليها
بصيغها نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح فى الزمان الماضى
والثانى ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التى تدل هى عليها بموادها
والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك فى الثلثة الاول اذا كانت
بمعنى الدخول فى الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وفى الاخيرين
اذا كان بات بمعنى عرّس بالتشديد اى نزل من آخر الليل وظل
بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع
ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين
المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذى مضارعه
يزال واما الذى مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زال
اميرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك فى الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر
العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف

في اللفظ دون المعنى كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لاتفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اى استمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجز ما زال زيد الا مقيما وما دام وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو جلس ما دام عمرو قايما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تع ما دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيرها فاسم زال ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح

اعلموا بانه منصوب المحل منه

جار ومجرور مع متعلقه خبر زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال لخبر لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لازال و وجه الاندفاع ظ على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اى كاينا كاسمه ويجوز ان يكون

الكاف

الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر اللازال وحده فنصب على الحال من اسم يكون بتأويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى منفردا وحده على رأي ابي علي اى لازال مثل اسمه ومسعودا بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه كما مر فان التسبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الاخر بل هو ان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثمه يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من البدل الكل وان كانا اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذكر الشيء صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعاملها وهو اى عامله ههنا اعني لازال دعاء للولد والقيد ينافيه اى ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للتسجيع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تعقيد الدعاء وتكلف التقدم والتاخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت ساكنا مرفوعه كان لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتداء وحده ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى اى ولاجل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن

رسم الفاعل اى علامته وخاصته وهو اى رسمه ان يتم الكلام به فهكذا القول فى
منصوبها حيث لم يسموه مفعولا لانه ليس على رسمه بل هو زايد عنه اذ لا يتم الكلام
بدونه وهو اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه
الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل
وهو جايز وفى هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد
وهو اى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو
مبتدئ من كان منتهٍ الى راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج
وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها
حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم
المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد فى اوله لفظ ما من هذه الافعال و
هو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهى فيما زال وما انفك
وما فتئ وما برح فلانها اى لما النافية صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت
الى النفى والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام على النفى من اول الامر واما المصدرية
وهى فى ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف
فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانبارى
وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب
اكثر البصريين نحو قايما ليس زيد لوقوعه فى القران نحو يوم يأتيهم فى قوله تع الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعنى يوم لانه معمول مصروفا وهو
خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان
حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الا

فعال

الافعال المتصرفة التى يجئ لها الماضى والمضارع وغيرهما ولم يجئ الا اربعة عشر بناء للماضى
وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون
على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقى
ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهى ان الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو
اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى
الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا
فكانه المضاف ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحاج امراء او لا الى فعلية صدرها
مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند
الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول
لمصروفا بل هو مبنى على الفتح مرفوع بالابتداء كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم
ولو سلم انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه
الجملة اعنى جملة لا ازال الى قوله لما استنظرا جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة
المعترضة هى الجملة التى تؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة
كما اتى بها ههنا لفايدة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل و
مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون
الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من
الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب
ما لم يقع موقع الاسم المفرد لما مر فى صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد
فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا ازال الى قوله اردت ليس
بشئ لان العامل فى لما هو اردت واردت مع معموله خبر ان وهو اى اردت مع معموله

[illegible]

وان اخر لفظ الكلمة متقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما
يصح على رأى من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو
عدم جوازه فلا **والى اهل** مجرور اى قوله اهل مجرور بالى **الخير** مجرور للاضافة اهل
اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله **مودودا** اى محبوبا وهو اى مودودا معطوف
بواو متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية
لامر السجع وهو فى الاصل هدير الحمام ونحوه وفى الاصطلاح الكلمة الاخيرة من ا
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافى فهى الالفاظ
المتوافقة فى اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا وانما
سمي السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية لامر
السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر
التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا
اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا اعنى سقط هذا السؤال
بقوله اى بقول القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب
والنكتة فى تقديم له على كفوا فى قوله تع ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق
بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اى على كفوا للاهتمام بشانه اذ الآية الكريمة انما هي
مسبوقة لنفي المكافاة اى المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن
ذات الله لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد من هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تأمل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميذ لهذا الولد فقال
لما استظهر اى قراه وحفظه عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما
قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر متحم واعلم ان لما يجئ على اربعة اوجه احدها فعل
نحو لم لما لمّا فى مختار الصحاح لم الله شعثه اى ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني

جازمة

جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن المالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا احسن
لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفى تسميتهم لها بلما الحين نوع تاييد للاول وبمعنى
الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تع لما عليها حافظ ولما فى قوله المص لما استظهر بمعنى حين
لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا رأى ابي علي وكلام سيبويه يحتمل الاسمية
والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال
ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط فى الماضي الآن لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان
ذلك الحمل منه توهم والوجدان ان لما ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل
ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه اى كون لما اسما وبين كونه حرفا
سبب بنائه كمذ فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني
حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد
الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التى اضيف اليها لما قوله
لما فى محل الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا
كما فى لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصري اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة الفعلية
لما فيها اى استقر فى لما معنى المجازاة اى الشرطية يقال فى عرفهم للاسماء الشرطية
كلم المجازاة على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة
لها والعامل الناصب فيها اى فى لما انث ضميرها على تاويل الكلمة اردت اى ارادت
تلميذه وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذ وكلما فهى مشترك فى
كون العامل فيها اخواتها دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه للما والمضاف
اليه لا يعمل فى المضاف والالزم كون الشيء عاملا فى نفسه يعني ان عمل المضاف اليه فى

لكونه بين واحد

المضاف لزم كون الشيء اى المضاف اليه عاملا فى نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر فى
المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه فى المضاف لزم عمل المضاف اليه فى نفسه بناء على ان
العامل فى الشيء عامل فى ذلك الشيء وهو غير جايز **مختصر** منصوب على انه مفعول استظهر
وهو مضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية
لقب شخص سعيد اسمه واضيف الى الثانى بتأويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكأنه قال جاءنى مسمى لفظ فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا مهنا اريد
من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعنى ذات الكتاب اى المختصر الذى هو الاقناع اى مسمى
لفظ الاقناع **وكشف** اى ازال **عنه** اى عن المختصر الواو فى وكشف للعطف و
كشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التى هى مجرورة لكونها مضافا اليه للما **بحفظ** الباء فيه للاستعانة اى كشف
عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة
الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اى الباء
المذكور حرف جر وحفظه مجرور بها اى بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف و
الضمير فى حفظه مجرور المحل لكونها مضافا اليه لحفظه وهو اى الضمير المذكور يجوز ان
يكون عايدا الى الولد فيكون اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره ما
بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايدا الى المختصر
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره ما بحفظه المختصر
الولد بالرفع **قضلة** منصوبة لانه مفعول كشف وهو مضاف الى **القناع**
وهو ما تتغطى بضم التاء من التغطية وهى التغشية اى ما تستر المرأة به
رأسها وتغشيه وقضلته ما بقية التى نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ

٤١

اما حقيقة ان استعمل فى معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل فى غيره لعلاقة بينهما
والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت
هى المشابهة اى ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازى لسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى
ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر فى نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المص
هاتان الاستعارتان اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله وفيه اى فى كلام
المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرأة المحجوبة فى المقبولية
وميلان بفتحتين مصدر ما لم يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله و
اثبت المص له اى وفى كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اى للمختصر ما
يلزمها اى المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا
التشبيه المضمر فى النفس تسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح
به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فبمجرد تسمية
خالية عن المناسبة كذا فى شرح التلخيص والاثبات المذكور تسمى استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى من خواص المشبه به لتخييل انه من
جنس المشبه به هذا على رأى الخطيب فح يكون كل من لفظى المختصر والاقناع
حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز
هو اثبات شيء لشيء هو له وهذا امر عقلى فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهى
قرينة للمكنية فهما اى الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما
لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية فى الكلام ولا يتأتى هذه القرينة

الاستعارة التخييلية سواء ان يستعمل فى معناه الحقيقى فقط
والتخييلية اثبات لوازم المشبه به للمشبه
[illegible]

اى اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية الى الا بعد
التشبيه المضمر فى النفس فى كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا
على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه
فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الغطاء فاستعير لها اسمه اعنى الكشف ثم اشتق
منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هى تبعية مصدرها
لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه
موصوفا فما لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات
والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه
انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اى لفظ المشبه به قسمان لانه
ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما
يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا فى المصادر ومتعلقات معانى الحروف
ثم يسري فى الافعال وما يشتق منه والحروف ففى المصادر يقدر ان معانيها
شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعانى المشبه اسماء المعاين المشبه
بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا فى متعلقات معانى الحروف يقدر
انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعانى الاخرى اسماء المتعلقات
ثم يسري التشبيه والاستعارة فى الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل
اولا فيستعار له اسم القتل ثم تشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه
غيره واحاط والاحاطة ادراك الشئ والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب
كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق باحاط اى احاط مسائله

واجاله

واجاله بكمالها هذا على تقدير كون الباء زايدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون
تقديره واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز
المجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا منصوب على التميز
وهو فاعل فى المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا
اى كقول المص حفظا وكقوله تع واشتعل الرأس شيبا اى شيب رأسي وبمعنى
المفعول كقوله تع وفجرنا الارض اى شققنا عيونا اى شققنا عيون الارض
هذا مبنى على ما قيل من ان المميز فى النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا
به صريحا كما فى الاية او غير صريح كقوله امتلاء الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب
ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها
قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز فى الاصل هو الفعل المذكور بعينه ما
لاقيه فى الاشتقاق سواء كان مخالفا له فى التعدى كما فى طاب عمر وفرحا وامتلأ
الاناء ماء اصلهما طيب الفرح عمروا وملأ الماء الاناء او فى اللزوم كقوله تع وفجرنا
الارض عيونا اى تفجرت عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول
به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير فى الارض لكن فيه فوات مبالغة
توجد فى التميز وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية يعنى اتقن فى محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقى اعرابه
كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من صلة بينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول
لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشئ الواحد فلا بد من شئ يصل بينهما به
على حذف الضمير العايد الى الموصوف وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل
فى قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه ما
معنى المرفوع الا انه لما جرى فى كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون

عليه فى اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بدّ منه لفظا او تقديرا اذا كان
الموصول اسما وامّا اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج فى كونه جزءا تاما من الكلام
الى مجرّد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدريّ المفتقر الى الجملة مثل أنّ وما
المصدريّتين وانّ المشدّدة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسّمون الموصول
الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرّحوا عليه ويجوز حذف هذا
يعني كما قد يحذف الصلة مع اللّتيّا معطوفا عليها التي ويقال اللّتيّا والتي اذا قصد بهما
الدواهي ليفيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة المنفهمة من اللّتيّا بتشديد الياء
تصغير التي والكبيرة المنفهمة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدّتهما وشناعة
شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبيّنة له كذلك قد يحذف
العايد اي حذفا منويا لا نسيا منسيّا لكونه فضلة هو مستغنى عنه لانه لما صار
بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والّا يلزم اخلاء الصلة عن العايد
اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضلٌ اي موليكه اي الشئ الذي
الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان
ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف
الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تع فاصدع بما تؤمر اي تؤمره
والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة تقديرا كقوله تع فاقض
ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة هو الصلة
وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بدّ وان يكون رُوِيَ عن ابن سعيد السيرافي
في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو يجئ بمعنى من ومنه قولهم لا بدّ وان يكون
وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس بلا بدّان على تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو

فى

فى مثل هذا العطف على محذوف فيقدّر المعطوف عليه فى كل مقام ما يناسبه
كان يقال مهنا لا بدّ ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية
وهذا الوجه هو الذي كان يدور فى خلدي ولعلّ هذا هو الاوجه اذ فيه
زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب فى الجملة التي وقعت صفة
او صلة كونها خبريّة لانك انما تجئ بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين لما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
المضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الّا ان يكون الصفة والصلة جملتين
متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذا هي الجملة الخبرية
لانّ غير الخبريّة اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حرّ ونحوها وطلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب مضمونهما الا بعد ذكرهما
فلا يصح وقوعهما صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية فى
قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذيب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا مأول بمقول
فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة وفي الجمل
الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتداء منطلق خبره والمبتداء
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع
صلته فى محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر المبتداء اعني الموصول والفعلية الصريحة
نحو الذى انطلق ابو عمرو والمقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو
فان اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد ذكره دخول اللام الاسمية
المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم
فى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة اسم المفعول لتقاربهما فى
المعنى والظرفية نحو الذي موصول فى الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله

جملة ظرفية صلة وهو مع صلته في محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي
ان تكرمه اكرمك لشره وقوله فيه اى في المختصر صلته ولما كان لمظنة ان يقال كيف يصح
جعل فيه صلة والصلة لاتكون الاجملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه
المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره التقى ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما
فهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل يعني
راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول التقى والتحقيق
ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن التى تماماتما ذا وانه لايصير تماما بحسب الاستعمال
الا بالصلة حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بيّن ذلك الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهى اى الحال انث الضمير بتاويل الصفة اما
لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول
به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين واو ههنا لعناد الخلو لايمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الحال في
قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها
بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند
وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار
كونها فاعلا ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد
هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد
هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على ان
المشهور وهو المختار عند المحققين ان الحال لايقع ماعدا المفعول به لكونه فضلة
بالنسبة اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه

مفعول

مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا
فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اى كون الحال اما لبيان الفاعل
او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن المبتداء والخبر والمضاف اليه لكنه قليل
لايكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف
وقع حنيفا في قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم
قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تع
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا
منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به
فهو مأول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناه
حالا من الموصول لانه مفعول التقى والعامل فيه ح هو التقى لان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع
مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة تامة موصولة قبلها مع فاعله المستكن
فيه جملة ظرفية صلة اى ان كان الذى وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من
من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اى قوله
من النحو حال لكونه ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة و
كقوله تع فاجتنبوا الرجس اى التقذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس
لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الزكرين البيانية لكون الكلام فيه لايقتضي نفي
ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا
ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة
المحضة فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته اى متزينا حيث وقع بعد

حالا من الضمير المستكن في فيه لا زنا على الظرف ... والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناه

ضمير خرج وبعد غير المحض منها فمحتمل لها اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه مأخوذ من كلام الرضي رحمه فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجمل فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة وكذا الصفة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولا قد اشرت الى علم المخاطب لمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة

واحد

لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تع وان هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتأويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبراله وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تع لفظا ومعنى هما منصوبان على التمييز بيائين مصدر ميّز بالتشديد بكسر الياء على ان معنى هذا الاسم تمييز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد واذا لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا ويا لزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الكائن في مضمون

بمعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة

الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معناه والتقن لفظه و
معناه اي التقن ما فيه ولفظه فهو اي احكامه هذا اما بمعرفته مع علله وضبط قواعده
مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل فاعل وهو ضمير المتكلم اعني
التاء المضمومة ان مصدرية الحظه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول الحظ وهو اي الضمير البارز
عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني الحظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انه مفعول
اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال
من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مرادي تلميظه
او مريدا نا تلميظه وقت استظهاره وانما فسر بهذا البيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة
منافي محل المفرد وما قيل انه اي مرادي تلميظه لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله اردت ان
الحظه لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد
لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى الحظه اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ
بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم او اخرج بلسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى
به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الطعام وا
لاذاقة فهو من الكناية المطربها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة
للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في
التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو حسي او عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر
تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة
بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له
ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما عرفت
ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعليم

فالمعنى

فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة للمفعول المحذوف
اي المطعم كائنا من كلام الامام ح

فالمعنى المتحقق الارادة من قوله اردت ان الحظه هو اني اردت ان اعلمه من كلام مجرور
بمن متعلق بالحظ واعلم ان الظاهر انه من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان
المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام ويحتمل ان يكون من زائدة عند من يجوز زيادة
من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم
يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف
بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق
مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة
وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري
انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم
بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر قلب بمكان حيث الباء ومكان الحاء و
تقدم الحاء ومكان الباء لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب
الحيوة اما الماء فظ وقد قال الله وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله عم
من صار حيا بالعلم لم يمت ابدا فبهذه المناسبة اي بمناسبة ان كلا من البحر والعالم
مجمع لما هو بسبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتيقن يعني يطلق
البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه
عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه
على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه قولهم التحقيق اثبات المسائل
بدلايلها والتدقيق اثبات بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها ابي مجرور بدل من
الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام
في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام
العلم بتحقيق لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح اما ان يصدر

باب وامّ او ابن وبنت او لا يصدّر بشيء من ذلك فالاوّل كنية كابي بكر وابي عمرو وامّ
كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي عم والثاني وهو العلم الغير المصدّر باب وغيره
امّا ان يقصد به الذمّ او المدح او لا فالاوّل اللقب بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي
والّا يلزم كون الشيء قسما من نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاوّل انه جعل
المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي وهم قد صرّحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم
الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية
علم صدّر باب وامّ وابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذمّ مقصود منه قطعا وما
عداهما من الاعلام يسمّى اسماء وهكذا اقرّره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر
في المفصّل انّ العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطّة ولعلّ
الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى انّ ما عداهما من الاعلام يسمّى علما في اصطلاحهم
كما يسمّى اسماء فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حفظ
عن توهّم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره **عبد القاهر** عطف بيان لابي بكر **بن** سقطت
الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط فلوقوع المذكور لكثرة الا
ستعمال وشدّة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم
آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف وجد لانه وقع وسط الاسم والوسط
ليس محلّ التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطّا امّا اذا لم يكن
صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تع وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير واثبات الالف خطّا في ابن وكذلك لا يحذفان ان اضيف ابن الى غير العلم نحو
هذا زيد ابن اخي لانّ وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا ثبوت التنوين في اللفظ و
ثبوت الالف في الخطّ متلازمان فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد
القاهر وهو اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد مضاف الى **الرحمن الجرجاني**

صفة نسبية الى متّصلة بياء النسبة للامام لا لعبد الرحمن كونه اقرب من الامام لانّ المراد
معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة آبائه فوصف
الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره **سقى** فعل ماض فاعله **الله** ومفعوله
ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندى وبالمدّ كثرة المال اي قبره وهو منزلة منصوب
تقديرا والضمير مجرور المحلّ لكونه مضافا اليه لثرى عائد رفع على انه خبر بعد خبر لقوله
والضمير الى الامام وسقى قد يتعدّى الى مفعولين كقوله تع وسقاهم ربّهم شرابا طهورا
وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من ملحقاتها و
ممّا يجري مجريها في الدخول على المبتداء والخبر يتعدّى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما ولو زاد الموصول وقال التي يتعدّى ليكون الجملة صفة لقوله افعال
القلوب او حذف قوله الممتنعة الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع
الاقتصار عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي يجري مجريها في
مجرّد الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها وفاعله مستتر فيه عائد الى الله تع **الجنّة**
مفعوله الاوّل هي في اللغة البستان ومنه الجنّات **مثواه** اي مكانه من ثوى با
لمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى
وجعل خبران لفظا وانشاء ان معنى فانّ المراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل
المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي فيهما ههنا لكونهما في معنى الامر لانهما
دعاء وهو والدعاء في قوّة الامر فانّ معنى غفر الله لك ليغفر الله لك فمعنى سقى وجعل
ههنا ليسق وليجعل وانما عبّر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا كانّ السقي والجعل المذكورين
قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضيّ او تأدّبا كانّه رأى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا
غير لائق لقانون الادب على انّ حروفه اقلّ من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم
يعطف ما في قوّة الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك

اخو مكا شرمة وضحك فخيا ك الآلة فكيف انتا حيث عطف خياك حال كونه في معنى
الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة
ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وسواء
عدم وقوعها موقع المفرد فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري
ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما آخره صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح
لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك فان
الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في آخره او لا نحو احمد وانسب
لقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبي
ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت
ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا و
مغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة
المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب
لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء
المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا كخواب كما مر لكن لما اندرج
غير المضاف منها في الموضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الآتي
قصدا الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو اخوه وابوه وحموها وهنوه
وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان
ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم
من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين
علما للبلد وبالمعنى التكرار نحو كرتين اى كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان

اعراب كلتيهما مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح و
هو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما تغير بناء واحده
كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز
والو بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون حذف نونه
للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امراة من غير لفظها وذلك غير عزيز
في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون والو مال
وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال و
عشرين وانما كتبت الواو بعد الالف حالتي النصب والجر في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر
وانما كتبوها في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح الو وعشرون واخواته وليست بمجموع
لانه لم يأت أُلٌ وعِشرٌ وثلث ونحوها مفردا جمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها و
وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها
ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلاهما
وكلانا واحترز عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال
الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان
كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ
وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه
كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع
الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب الاصل الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع
بالالف فان قلت لم لم يتعرض لحال الرفع قلت لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض
الا الى حاله الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت

بكليهما هذا ولايخفى عليك انه لاحاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه فى حكم التثنية كملفوظ
الاثنين ولو ادرجه فى الثالث وقال الثالث فى التثنية وما يلحقها على قياس ماذكر
فى الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فانّ اعراب هذه الاسماء اى من الاسماء
الستة الهنا بالحروف وهو ظ ولفظى بالرفع عطف على محلّ قوله بالحروف لانّ
حروف الاعراب فيها ملفوظة يعنى بها الحروف التى هى الاعراب والحروف التى هى
دلايل الاعراب على رأى آخر كما مرّ والتقديرى اى الاعراب التقديرى فى سبعة
مواضع الاوّل فى الاسماء المقصورة وهى الاسماء المعربة التى اواخرها الف مقصورة
اى غير ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تع حور مقصورات
فى الخيام وبقولنا المعربة يرفع النقض بلدى ومتى ظ فالكونهما مبنيتين نعم لو
سمّى بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتأنيث مثل حبلى
او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة فى اللفظ نحو العصا او لم
يثبت مثل عصىً ورحىً وغيرهما نحو هذا عصًا ورأيت عصًا ومررت بعصًا وكذا غيره
وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة والمقدرة الحركة
مادام الفا اذ لوحركته لاخرجته الى حرف آخر ولايمكن توارد الحركات على قبل الالف
حيث كان مقدر العدم الاعراب فى الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدر
فى آخر الكلمة ففى الرفع ضمة منوية وفى النصب فتحة منوية وفى الجر كسرة منوية الثانى
من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورأيت غلامي
ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بانّ اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتى ورأيت مسلماتي
ومررت بمسلماتى فى الاحوال الثلث فى المذهب الاصح لانّ فى قول بتنوين العوض
اى انما قلنا فى الاصح لان فى قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظى سواء كان مفردًا
او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول اصح لانّ الكسرة مجتلبة للياء
قبل

قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك
الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ا
آن قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبنيّ
والبناء يمنع الاضافة كما مرّ جوابه قلنا لانم اوّلا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبنى بل
المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد و
عمرو وبكر معرب سكون آخره سكون وقف لاسكون بناء اذ معربية اللفظ تحقق
بقابلية لتوارد المعانى المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية مالم يوجد
المناسبة للمبنى الاصل بمجرد انعدام مايقتضى لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر فى قولهم
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد
بالفعل او لا ولئن سلّم ان الاسم مبنى قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الا
ضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من اضافة حيث واذا واذ وغير ذلك
واحترزنا بقولنا موصوفا بانّ اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه
حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظى فى النصب والجر نحو رأيت مسلمىّ ومررت بمسلمىّ
لوجود الياء التى هى علامة النصب والجر فيهما وتقديرى فى الرفع نحو جاءنى مسلمىّ
اصله مسلموى فالياء المدغمة فى ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر فى الصرف من انّ
الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياءً فالواو التى
هى علامة الرفع مقدرة فى الياء فيكون الاعراب بالحروف فى حالة الرفع تقديريا
الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكى اما جملة منقولة الى العلمية نحو
تأبط شرا علم شخص فان كان فى الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اى الأخذ با
لابط الى شخص وشرًا مفعول تأبط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت ابن جابر النهمى
واعرب تقديرا على رأي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها

علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل واما بعد العلمية فقيل من المبنيات
المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجرى مجرى
كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجرى الاعراب فى آخره كبعلبك فيقال جاءنى تأبط
شرٌ بالرفع لكن لم اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكى حيث حكى لفظ الجملة
للدلالة على القضية فى الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب
التقديرى فكلام الشارح مهنا مبنى على هذا القول ومفرد فى قول الجازى لا
فى قول النحاة باسرها لان سيبويه وكثير من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا
اصلا نحو من مرفوع المحل مبتداء وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وقيل بالعكس فى استفسار من بقوله ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا
بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان
مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا فى الاصل حكى ذلك الاعراب فاعرابه
المحكى بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديرى والاوضح فى
العبارة ان يقال فاعرابه تقديرى بحذف لفظ المحكى كما حذفه الغالى فى شرح
اللباب وهكذا وقع فى بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفى نحو خمسة عشر
علما محكى آخره على الفتح ويصير معربا تقديريا فى قول فيه اشارة الى ان فيه قولا
آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام نحو ان خمسة عشر اذا جعل علما
قد يجرى عليه اللفظى ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء
لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكى على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم
بعضهم انه مبنى كما كان قبل العلمية رعاية الاصلى وقال الآخرون انه من المعربات
المحكية على الحركات البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان
يجرى الاعراب فى آخره لكن كان الحرف الاخير مشتغلا على الحركة البنائية المحكية

تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين
الاعراب المحكى لفظا فى تأبط شرا وجاز فى نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب
لفظا قلت قد كان الواجب فى الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب
البناء فيهما لكن فى نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه تركح بناء
الى اعراب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب
فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب
آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب الغالى فى شرح اللباب ومما ينبغى ان يعلم ان
من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى جزؤه الثانى معرب باعراب معين
معموله لما لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا وهل زيدٌ ومن زيد والقيد الاخير احتراز
عن المركب الاضافى نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب
غلامه فان اعرابهما اللفظى فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام
بحسب العوامل والثانى مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التى
كان الاعراب فيها تقديريا فى الاسماء المنقوصة وهى الاسماء التى اواخرها ياء مكسور
ما قبلها نحو القاضى والرامى فان اعرابهما تقديرى فى حالتى الرفع والجر نحو جاءنى
القاضى ومررت بالقاضى بالاسكان اى باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء وفى حالة النصب لفظى لخفة الفتحة نحو رأيت القاضى وقد جاء
بالاسكان فى النصب ايضا اى كما جاء به فى الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية
نحو قوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية
لامهل المقدر وبنى منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت بالاضافة الى
عمنا قوله مهلا موالينا اى بنى عمنا الذين هم موالينا اى ناصرون لنا فى الصحاح المولى
الناصر وقوله لا تنبشوا من نبش البقل والمبت اى خلع قشره وكفنه ينبش على

بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفوننا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون
حالة النصب وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه معموله اعني مهلا مع
ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو امهل
اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها
اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون
حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا باري
القوس بريا ليس تحسنه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض
الامر الى من يحسنه ويتمهد فيه حق المهارة الخامس من تلك المواضع السبعة الجمع
المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده ما يرد عليه ان قوله تع والمقيمي الصلوة فيمن قراء بالنصب
فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق
ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا
ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو
مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ
لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم تسقط في الخط لئلا يلتبس
بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار
بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب
تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا احد
ذكر الاعراب التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا
القسم لكن القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف مما
لا يعتد به ولا يجري ما ذكره في اعتذاره من ان الحذف عارضة بواسطة كلمة مستقلة

والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين معا و
قولنا ملاقيا ساكنا بعده ما يشتمل اي ساكن كان من لام التعريف والاسم الذي في اوله
همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك في الرفع
وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف
لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا
لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت
ابا البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة
التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف
وهي ساقطة في اللفظ بسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بخلاف
النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء
التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف بالرفع فحركت بالكسرة المناسبة
له بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب
والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للتسكون بعدها فيكون معربا
لفظا وهو ظ ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب
الكر تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الا
قول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول
لرجل سال له فقال اليس قريشيا فقال ليس بقريشيا وانما اطنبت الكلام اي كثرته
في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهي الموضع الذي لا
يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات
والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو

ان التقديري انما يستعمل حيث للمكان استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي
انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق بيستعمل انها
اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه هو
الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل
وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه
ليس بموضوع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا
الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى
مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره
لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه
فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب
التقديري والمحلي انما هو على الاصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الا
متياز واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتأمل في هذا المقام و
ليحفظ فانه من نفائس النحو يقال شيء نفيس اي يتنافس ويرغب فيه **حتى يعلق**
اي تتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول للجر
نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها واعلم ان حتى الجارة تشارك
الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون
جزءا مما قبلها كائنا بحيث يستوفي الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا

[illegible]

فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما
بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم
او الانبياء او كونه هذا ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او شيئا ملاقيا لجزء
ما قبلها كائنا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا
تلخيص معنى قوله فخ اي على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور
قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء
الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان
الصباح شيء ينتهي عنده البارحة لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض الوضعي
في الفعل المعدى بحتى ان ينقض ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها
اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظ في ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فاكل الرأس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول
نام ينام في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب و
جار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو
نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذ
كور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا
اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول الثاني من
تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا
ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف
بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار

اي كون المجرور حتى جزءا ما قبلها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كائنا على الوصف المذكور [illegible]

اليه بقوله ولكن شرطها ح اى حين كونها للعطف مجانسة مابعدها لما قبلها فهي يخالف
ساير حروف العطف فى ايجاب مجانسة مابعدها لما قبلها وانما شرطوا ، لانها موضوعة
للغاية والدلالة بالجز على احد طرفي الشئ اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء
او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشئ اذا اخذ من ادناه فاعلاه
غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة
انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لايكونان الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني
القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجل حتى امراته بالنصب ولا اكلت
الجبز حتى الرمان بالجر وان اردت حقيقة الحال في ذلك فعليك التدبر التام فيما تقرر لذلك
وسوان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا
الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزء من ا
المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولايجوز ان يكون ملاقيا لجزئه كما جاز في الجارة لما تقدم
من شرط مجانسة مابعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى ساير اجزائه نحو مات
الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف با
عتبار انه من جنس اخر غير المعطوف عليه ولايجوز ان يكتفي في ذلك اي في التغاير اللازم
اي بل لابد من القوة او الضعف منه
للعطف بان يكون اخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة اذ لايكفي ذلك في
المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة وجوازه في الجارة
والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه
ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت
واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان

يكون

يكون مابعدها مبتدا او خبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني
العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اى حتى في قوله
حتى يعتق يجوز ان يكون جارة بمعنى كى اى لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة
كما يجئ بمعنى انتهاء الغاية قد يجئ ايضا للسببية بمعنى كى وقيل قد يجئ ايضا بمعنى
مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجئ بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود ومالديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب
بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لايدخل على الفعل الا بعد تقدير ان
بعدها فيجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط ح اى حين ان
يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون بعدها مستقبلا با
لنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مرقبا
وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم
والدخول في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد
اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما
يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال
واعلم ان هذا اى كون مابعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان يعني حتى
الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه
ومنها كذلك اى مابعد حتى مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه
امر مستقبل مرقب وجوده عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو اراده
التلميذ والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو هنا متعلق
بقوله المنظ والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شئ ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة

التلبيط الظاهر ان يقال وهو التلبيط عنده اى لا ينتهى عنده لا بد والحاصل ان
العلق وان لم يكن جزءاً مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلبيط ورادفه عادة
وقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كى وهو المط
ويجوز ان يكون حتى مهنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المط فيكون الجملة
منصوبة المحل لا المجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التى كذلك
اى منصوبة المحل وهى المط والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة
المحل لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة
لا لمط بالانسحاب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اى المط ويعلق منصوب
بان المقدرة بعدها كما ذكرنا فاو شرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا
لما قبلها موجود مهنا لانها اى حتى مهنا للدلالة على طرفى الشئ وهو اى ذلك
الشئ ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اى طرفا ذلك الشئ ويجوز ان يعود الضمير
الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة تلبيطه والعلق بطبعه
الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلبيط والعلق مجانسة بان
يكون العلق جزءا من التلبيط بتاويل ان العلق بسبب كونه من لوازم التلبيط
عادة صار كالجزء من التلبيط والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى
من التلبيط فالمعنى اردت ان المطه من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا يوما فيوما
الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان فى حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
يكون حتى مهنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر ولا هو كلام مستقل و
منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن نظرك امر من امنعت
اى اطنبت واسرعت يعنى مبالغه كودم كذا فى الدستور والمعنى احسن تاملك
فى هذا البحث فانه من غوامض النحو فى مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من
باب

باب سهل و **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه
عايد الى الولد الاعز وهو اى الطبع فى الاصطلاح ما يكون مبداء الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد عند الحركات الصورة النوعية
او النفوس على ما حقق فى الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير
شعور كالصورة الحجرية التى تكون مبداء للحركة الهابطة من غير شعور هكذا
قال الامام فى شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة
فلا فرق بينهما قال فى مختار الصحاح الطبع السجية التى جبل عليها الانسان
وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقال بعض الافاضل
ان الطبع هو قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد
مهنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظه** لفظ مجرور رمز والهاء
ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل
الحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور فى محل النصب
على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة فى قوله **ما تفجر** اى يسيل وقوله
منه متعلق بتفجر والضمير المجرور رمز عايد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع
على انه فاعل تفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو** مجرور
مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما
قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور
فى منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال انما لبيان هيئة الفاعل والمفعول كما
مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه

لايدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول
اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة
يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التأخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي
الحال المنكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تأخر لالتبس بالصفة في حالة النصب
نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدم في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا وهذا
الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذا الحال
وهي من لفظه ويكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا
التقدير غير جايز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه و
هو مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي
يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة و
الصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له
فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء
وجزئه ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في
حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالي
بط لاستلزامه المح فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظه متقدم على هذا الضمير والحال لا
تتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح
فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا تقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا تتقدم عليه وانما
قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى
الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم

الحال

الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر
في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء
اصلها ان تكون متأخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا كما تكون في حيزها
على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم
ما ذكرتم بل اللازم ح اي على تقدير جعله من الموصول تقديم ما في حيز الموصول و
ما في حيزه اي حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول
وتقديم ما في حيز الموصول جايز **فنظرت** الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اردت
فالفاء عاطفة ويجوز ان تكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة
وذلك لافصاحها اي لاظهارها وانبائها عن محذوف او وصفها بوصف صاحبها
كالكتاب الحكيم والكلام المص تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد
متحضرا او محيطا بمعرداته فنظرت فتكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي
ان يتحذ به في السعة اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غيابة فتنجلي • ولهذا عدوا
جواب اذا من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مضرة وغيابة الجب
قعره والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد والفاء في فاصبر
جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فتنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء
على خبر المبتداء واذا لم يوصف مما يستشف الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل
غيابة تصبك او يكون الفاء زايدة **في مختصراته** متعلق بنظرت ونظر في المختصرات
عبارة عن تفكر وتأمله فيها لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا
استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب والضمير

فی مختصراته مجرور لکونه مضافا الیه للمختصرات عاید الی الامام و **المضبوطة** مجرورة لانها
صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فکیف تکون صفة لها
والمطابقة شرط بین الموصوف والصفة فی الافراد والجمع اذا کانت فعلا له ای اذا
کانت الصفة فعلا للموصوف وقائمة به کما سیجیء هذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان یقال المراد
انه سیجیء فی اواخر الکتاب ولا یخفی رکاکته ویسمی هذا وصفا حقیقیا ولو لم تکن فعلا له و
قائمة به تسمی صفة سببیة نحو جاءنی زید الطویل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فان الوصف فیهما فعل لموصوفه وقایم به فان الاسمال جمع سمل
بفتحتین بمعنی العتیق والامشاج جمع مشیج کیتیم وایتام وهو الشیء المختلط مع غیره
یقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المراة ودمها والعتاقة والاختلاط
وصفان قایمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف لیس کذلک قلت
هذا علی تاویل ان الموصوف مرکب من الاجزاء المستفاد من الوصف فلما کان الموصوف
مجموع تلک الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا کذلک ای الوصف فعل الموصوف وقایم به
لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهی ان الصفة اذا اسندت الی ضمیر
الجمع کانت الصفة فی حکم الفعل فی جواز الوجهین صیغة الافراد مع الحاق التاء وصیغة
الجمع کما ان الفعل کذلک فی قولنا النساء جاءت وجئن علی لفظ الواحد والجمع اما الاول
فبناء علی ان کل جمع مؤنث لکونه فی تاویل الجماعة واما الثانی فلکونه الی ضمیر جمع
المؤنث فروعی اللفظ فی الاول والمعنی فی الثانی وقس علیه الرجال جاءت وجاؤا
ولا یجوز الرجال جئن کما لا یجوز النساء جاؤا وان جاز العیون والایام فعلن و
ههنا المضبوطة اسندت الی ضمیر المختصرات فیجوز الجمع والافراد فافرد المص اختار
الافراد من هذین الجایزین للاختصار فی الافراد وکذا الکلام فی قوله **دون** بمعنی
قدام وقد یجیء بمعنی اسفل ضد فوق وعلی ایهما یحمل یکون مع فاعله فی محل النصب علی

الحالیة من فاعل نظرت وحاصل المعنی نظرت فی مختصراته المضبوطة متجاوزا
انا کتبه المبسوطة هذا واعلم انهم قالوا للظرف احکام اربعة کالجار والمجرور بعینه
الاول ان یتعلق بفعل او معناه والثانی انه اذا لم یسبقه ما یطلبه لزوما ان وقع
بعد النکرة المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غیر المحضة
منها فمحتمل لهما والثالث انه متی وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا یتعلق الا
بمحذوف والرابع انه اذا وقع فی احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفی والاستفهام
یجوز ان یرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب علی الظرفیة
مسلم وقوله والعامل فیه ای فی النصب المذکور نظرت یرد علیه انا لا نم ذلک
بل العامل فیه محذوف فانه قد وقع فی موضع لم یسبقه ما یطلبه لزوما من المبتداء
ونحوه وهو ظ ووقع بعد المعرفة وهی مختصراته فهو حال وقد عرفت فی حکم الثالث
ان عامل الحال محذوف فان قلت المراد ان العامل فیه ای فی نصب دون علی
الحالیة نظرت وهو لا ینافی ان یکون العامل فی نصبه علی الظرفیة هو المحذوف
فان المنصوب علی الظرفیة هو لفظ دون وحده وعامله محذوف والمنصوب
المحل علی الحالیة هو الجملة الظرفیة اعنی دون مع فاعله المستکن المنتقل الیه من
عامله بعد حذفه قلنا نعم یمکن ان یحمل علی ذلک لکنه تعسف وعدول عن الظاهر
المتبادر من العبارة کما لا یخفی واعلم ان دون یجیء بمعنی غیر ایضا صرح به فی
شرح اللباب فیجوز ان یکون منصوبا علی الحالیة دون الظرفیة ای نظرت فی
مختصراته المضبوطة غیر کتبه المبسوطة تدبر **کتبه** جمع کتاب مجرور لاضافة
دون الیها **المبسوطة** مجرورة علی انها صفة کتبه لا یخفی ان الضمیر فی کتبه لیس
جزءا من الموصوف لکن لما کان صحة توصیف کتب بالمبسوطة بسبب اضافته
الی الضمیر ذکرهما معا **فوجدت** الفاء فیه کالفاء فی نظرت وهو یتعدی الی مفعولین

الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات
واعلم ان التميز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود
خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا وفي المبني كما الآحاد
المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنوني
التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص تعاورا اي تداولا واستعملا انتصب
على التميز من اكثر من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب
على التميز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب
تميزه فاكثر قد نصب تعاورا على التميز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف
وكل غير منصرف وان وقع عنه التنوين لفظا لكن فيه ثابت تقديرا بناء على انه اسم
والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان
تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة فهذا التنوين ثابت تقديرا ليس
بشيء كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو
ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم
ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزه سببيا لا يجوز الاضافة نحو زيد
اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعل بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح اكثر ماله
واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر
ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة
كما زعمه الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة
وعشر منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين و
تركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة وحذفت الواو المؤذنة للانفصال

وبنى

وبنى الجزأن فحذفت التنوين عنهما للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله
على جعل الشارح من انه تميز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تميز من اسناد اكثر واليه
ذهب شارح الضوء حيث قال هو تميز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء
كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية و
العامل فيه تعاورا الائمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله
المائة او هي بدل من اكثر على ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض
من الكل والتتمة منصوب معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة
اعني المائة والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني وهذا
الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان
وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول وتعاورا
تميز والمائة مفعوله الثاني من قوله وهذا الاعراب الى هنا تلخيص لما سبق وتبيين
له كما لا يخفى فاستطلت فعل فاعل متونين والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ
من طال يطول فيتعدي بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد
يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية الحلفه فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب على انه
مفعول اول لاحلفه وعايد الى الولد وهو اي احلف يتعدى الى مفعولين اللذين
ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع اليها
الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني احلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها
مفعول استطلت واحمله اي احلفه منصوب معطوف على احلفه وهو اي احمل
يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى احلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني
قوله رفعها والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عايد الى الكتب الثلاثة كراهة مصدر

منصوب على انه مفعول له لاستطلت وسواى المفعول له ما يكون باعثا على مضمون
الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متأخرة عنه فى الوجود نحو جئتك اصلاحا لك
او سببا باعثا عليه فى التصور ومقدما عليه فى الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جُبنًا
ومضافة الى مفعولها وسواى مفعولها لفظ ما ومىٰ ان لفظة ما موصولة فيها
جملة ظرفية وقد مر نظير غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه
فذكر الفاعل متروك تقديره كراهتى ما فيها اى فى الكتب الثلاثة والضمير المستكن فى فيها عايد
الى ما تقديره كراهتى ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلاثة الاول ان يكون
فعلا الفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعًا
والثانى ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل فى الخارج اى فى الوجود
بان يكون وقوع الفعل فى بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لك فاذا وجد هذه الشروط الثلاثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير
مشابها بالمفعول المطلق بدخوله فى ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور
ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى الى المفعول له
بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط
يكون مجرورا باللام اى يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها
لا يكون داخلا فى الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزايد لا
يندرج اكرام المخاطب فى فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج فى فعل ذاك وسوط
وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا باللام فى نحو جئتك لاكرامك
الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب فى نحو
جئتك للسمن لفقدان الشرط الثانى فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل فى الفعل المذكور

ايضا

ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفى نحو جئت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج فى الفعل السابق ايضا
لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وسوط ان قلت
هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز
لانه يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال فى ضربت تأديبا
لتأديب بل للتأديب ولتأديبه قال ابن مالك جر المستوفى شروط النصب مقرونا
باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويستوى الامران فى المضاف
علّيته وسيجى كيفية هذا اى سيجى هذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده الغير الموفاة وان
شاء الله تع من الاشياء جمع شئ كقول واقوال عند الكسائى وعند سيبويه
اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا
الهمزة الاولى الى التصدر اى قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصارت
اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثانى غير منصرف
قال فى الجاربردى ان لهم فى لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق
فعند سيبويه بوزن لفعاء اصله شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء
كراهة الف بين همزتين وهذا القلب شايع وذايع وعند الكسائى بوزن
افعال جمع شئ بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء
اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شيئ بتشديد الياء
بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير الشايع وعليه تقرير اكثر الكتب
المعتبرة فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف لا يخلو عن شوب
ومىٰ اى الاشياء مجرور محلا بمن والجار مع المجرور فى محل النصب على الحال من الموصول

وسواى الموصول فى معنى المفعول للكراهة وان كان فى اللفظ مضافا اليه لهما
المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام
فى المضبوطة من انه لما جاز الامران اى الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار وان
الواو للحال وان للشرط كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة واسمه مستتر
فيه عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفى بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال
لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء
فهو اى قول المص وان كانت لا تخلو مثل قولك اكرمك وان اهنتنى بعينه كيف و
لو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخ جزاء له فانه من تتمة
الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرط كما لا يخفى على الذوق السليم
وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها
معنى الشرط فى موضع الحال من الاشياء وانما سلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف
الشرط المقتضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها
بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتنى واوجبوا
الواو فى مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقى وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتنى
لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لو لا ان اكرمك المذكور عليه ولم
يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا
تقديرا فلما جئ واو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد لا
يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن
ضمير ما اريد عنه الحال نحو ما جاءنى زيد وهو ان تسأله يعطيه فيكون الواقع موقع
الحال فى الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزءا من
تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم فى ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط

والثانى جعلها خبرا للمبتداء مع بقائها عن حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا تخلو
من قبيل الاول وما اى الاشياء فى معنى المفعول فقوله وان كانت لا تخلو من قبيل الحال
عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصول فى كراهة ما فيها وسواى الموصول
منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة تأمل وسيجئ تحقيق هذه المسئلة فى شرح هذا
الكتاب المسمى بالضوء فى بحث الحال هذا الوعد بهذا الوجه مستبشع لا لطف له كما لا يخفى
على الذوق السليم من الافادة مجرور بمن متعلق بلا تخ فاستصفيت فعل وفاعل و
الجملة معطوفة على استطلت منها اى من الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا
اسم من اسماء الاشارة مبنى على الفتح بل هى على السكون لشبهه الحرف من حيث الاحتياج
الى المشار اليه كما ان الحروف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله ههنا نصب لانه مفعول
استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان له وهو المشهور عند
الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبنى وتابع المبنى تابع لمحله دون لفظه مثلا لا
يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز يا زيد الظريف
برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى حركة الاعراب
فى العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجئ العامل كما ان حركة البناء
فى المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء وتغيبت عطف على استصفيت عن
حرف جر كل مجروربه واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ
وح اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين
واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا فى تنوين جوار من انه عوض
عن الياء عند سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين
فيه اى فى كل عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون ما عداها اى عن
كل واحد منها منها اى من الكتب الثلاثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه

اى فى تكرر عايد الى كلّ فى قوله عن كل منها وهو اى ما تكرر فى تقدير المصدر بما مفعول
نفيت اى نفيت عن كلّ تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفى
نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفى التكرر دون نفى المتكرر ولو حكم
بجواز نفيها اى لجواز نفى نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعنى المصباح مشتملا لهذه
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤدٍّ الى الفساد لانّه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل
مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية اى مسئلة هى قولنا الفاعل مرفوع
مذكورة فى الكتاب وبطلانه تبيّن هكذا اشار الى قوله ولا يجوز ان تكون موصولة
قيل لكن فيه نظر لانا لا نم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى مسئلة
النحو لان المتكرر هى الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل فى المتكرر
من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى المجموع المركب من الموصوف والصفة نفى كل جزء
اعنى الموصوف الذى هو المسئلة النحوية مع الصفة التى هى تكرارها لان نفى المجموع
قد يكون بنفى قيد من قيوده ولو قال بنفى جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون
كذلك اى ينبغى المجموع بنفى قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفى المتكرر ههنا بنفى تكرره
لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفى المسئلة او نقول فى ردّ ما قيل ولا يجوز ان يكون
موصولة يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا او نفيت عن كلّ منها تكرار ما
تكرر فيستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام **استثقالا** منصوب على انه
مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستثقلا انا **للمعاد** متعلق باستثقالا
وهو اى المعاد مصدر ميمى بمعنى الاعادة والتكرار **واستقلالا** معطوف على استثقالا
فيجوز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا **للمفاد** متعلق باستقلالا واعلم ان لفظ
انّ المفاد مصدر ميمى كالمعاد والتقدير لاجل استقلالى او مستقلّا انا لافادة التكرار
على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الّا

بارتكاب الحذف فى فاعل الاستقلال ومفعوله معا اى الاستقلالى فايدة التكرار
لمن يستفيد لان الاستقلال عدّ الشئ قليلا وذا لا يتصور فى المفاد لان المفاد هو
الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعدّه قليلا لكن الشارح اقتفى
اثر صاحب الضوء فقال وهو اى المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه
للعهد الخارجى والمعهود هو الولد فالمراد من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس و
المراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال اللام بمعنى الذى لانه فى
الصفة وهو فيها اى اللام فى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة
بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على الموصول من المعارف
والتعريف ينافى الجنسية والاستغراق بط قوله قول من قال مبتداء وبط خبره وما
بينهما مقول لقال لانا نقول القول يكون للجنس على مذهب المازنى والاخفش
لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عندهما للجنس فى الصفات مطلقا سواء
كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اى او لم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطايفتين معهودتين
ويطلقان على كل فرد من هاتين الطايفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان
او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملهما اى شخص كان من العارف بمعنى التصديق
والانكار والجاهل به وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير
ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف خبر انّ اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم
موصول فلا نم ان الموصول ينافى الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذى
يأتونك الا زيدا واضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اى الذين
واللام فى العالمين موصولان كاينين فى هذين المثالين للجنس والاستغراق
والا لما صحّ الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت

عن الاستثناء وكيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد
قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق
والعهد الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو
جريانها في المعرف باللام بعينه فليتامل ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك
هنا على فوايد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب **مخبر** موصفة في الاصل
بمعنى المغاير اي مغاير المدخر اي في حال كونه مغايرا للمدخر ويستوي فيه الاحوال كلها
لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا
تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي في كلام
المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وسواي غير ههنا منصوب على الحالية
من ضمير استصفيت **مدخر** بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم
فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة
في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة
المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما
من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا او الذال
دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالذال المعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم
اتحادهما في الذات **فضل** منصوب على انه مفعول مدخر **النصيحة** مجرورة لاضافة
فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمد على غير وهو في
معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال و
الاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة
اسم فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم

كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم
مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فشبه الماضي معنى لا لفظا وشبه
المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما و
مما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال و
سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او
ضارب في دار عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص
الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة
الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي
عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد
على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات
المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو
بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي
سيذكرها فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم
الفعل او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي
فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام لشانه ان
يكون من الاحكام والعوارض دون الذوات فالاول حرف النفي نحو ما قايم
زيدا او ما في معناها اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناها فالثاني كغير و
ليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن الا بصالح • لغير
مهين نفسه بالمطامع • فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير

ومثال الفعل نحو ليس قايم الزيدان قوله وانّ امراء في مختار الصحاح المرء والرّجل تقول
هذا امرء صالح وهذه امرءة صالحة فاذا دخلت الف الوصل في المذكّر وقلت
امراء فثلث لغات فتح الراء في كلّ حال وضمّها في كلّ حال واعرابها في كلّ حال
فيكون في اللّغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم
صفة امراء وليغيرها باللّام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر انّ ومهين
على وزن مجيب من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني
الرّجل الذي لم يهتمّ الا باعمال صالحة لايهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثاني
من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيدا ومقدّرا كقوله ليت
شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على
انه مفعوله تقدّما اي امقيم يعني ايقبلون عذري قوله شعري بكسرتي الشين والراء
بمعنى علمي اسم ليت وخبرها محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير
ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف
الاستفهام او ما في معناه فانّ الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان
مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك وكم ماكثٌ
صديقاك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتداء صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا
كقوله وكم مالئٍ عينيه من شيء غيره فانّ مالئٍ نصب عينيه لاعتماده على كم الخبرية
التي ليست بمبتداء صريحا لكونه في اللفظ نكرة غير مخصّصة بل مبتداء منويا فانه مخصّص
معنى الا ترى انّ قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرّجال ومن هذا علم ان تخصيص
المبتداء النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا
نحو قولهم شحن في الاناء اي شحن في الارض اي شحن واحد او شحن من اللّبن او بالصفة معنى
ونيّة كما في كم الخبريّة فانّ الوصف فيهما من تمام معناه وليس مقدّرا مع لفظها كما يقدر

مع لفظ شحن لانّ كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء
الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم
الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما اي في الحال اعني في مواضع اعمال
اسم الفاعل فيهما على ذي الحال لا اعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد الركن الدين العلوي بفتحتين في
كبيرها اسم شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله نقل عنه المص مقوله
وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث
نصب طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على يا لكنّ المحقّقين قالوا الموصوف
اعمّ من ان يكون ملفوظا كما ذكرا ومقدّرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على
الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على انّ المكسورة المشدّدة نحو انّ قايما الزيدين
وممّا ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما انّ الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة يعمل بالاعتماد كذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة
مثل اهاشمي ابوك وءاسدٌ الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا
عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط
اي اشتراط الاعتماد عند البصريين وامّا عند الكوفيين والاخفش منّا فلا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين
خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون
قايم مبتداء وزيد مرفوعا على انه فاعله والثاني ان يكون خبرا وزيد مبتداء وامّا قايم
الزيدان او الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان
او عن الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا

ليصحّ ارجاع الضمير منه الى المبتداء وجايز عند الكوفيين يعني ان اقايم الزيدان
او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتداء وما بعده فاعل سادّ
مسدّ الخبر وهذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه
يعني ان الظرف المستقرّ انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده
على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء
مصدرا كان او غيره والظرف متقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله
خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه
فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان
ادل شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث
فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد
في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول **في** حرف جرّ
رعاية مجرور به متعلق بتدبّروا وهي مصدر مضاف الى مفعوله وهو **عباراته**
جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة
الى المخاطب وذكر الفعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل
مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عايد الى الامام **الفصيحة** اي الخالصة من تنافر
الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكأكأ واَفرنقع ومن مخالفة القياس نحو
الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدًا باضمار
قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله طلب
بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجرور صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة
فصيحة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة مع

انّ

انّ الموصوف جمع للاختصار كما مرّ في المضبوطة وغيرها **ولم** من الحروف الجوازم
للفعل المضارع وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويسمّى بالجحد المطلق في عرف الصرفيين لانّها
موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولمّا نحو لمّا يضرب ويسمّى
بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لانّ لمّا نفي لقد ضرب وقد ضرب
اخبار عن المضي المتصل بالحال وكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلّة حروفه من لمّا وهذا
من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدلّ على زيادة المعنى وان الشرطية نحو
ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل
الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم او المفعول المتكلم والمفعول المخاطب وهي
مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء
للمخاطب والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب
وقد يدخله ليفيد التاء المخاطب واللام الغيبة فيعمّ اللفظ لمجموع الامرين مع التنصيص
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت
اي من القراءة اي قراءة شاذة كذا في العباب منه
المفهوم مما ذكرت ان يجيء صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرّح ابو
حنيفة رح بخلاف حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف
من الامر والنهي قلنا مع كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه
او نهيه عنها والافوردها في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكارها مثل قولهم فلنشرع
وفلنجب وغير ذلك ولهذا افتى الشريف رح قول السكاكي فلنعيّنهما بقوله اي اذا
كان السابق في الاخبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى انّ
صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد الاخبار عن وجوب التعيين على من هو
بصدد المذكور تدبّر فانه نفيس **اطو** فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة
للجزم لانّ اصله اطوى بالياء المدة لما تبيّن في موضعه انّ حرف العلّة في آخر

الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة حرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر
فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم الحو
شئ مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور بها والهاء مجرور المحل
لاضافة المسائل اليه عايد الى الكتب الثلاثة والجار مع المجرور متعلق بلم الحو الا حرف من
حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء
كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات الثلث وغير مثل سواء
بالكسر او الفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل
قوله تعـ لما عليها حافظ ما موصولة ندر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر
فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شئ لان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول مع
صلته الا العامل مبتداء والا خبره او العامل الفعل السابق وهو لم الحو بواسطة الا
على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما
ندر بعض من ذكر شئ او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم
يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيلة حيث قال بدل
من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه ولم الحو دون الا بل هو لغو في العمل اي
لم الحو ذكر شئ الا الحو بالياء ذكر ما ندر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب و الجار اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على
على البدل من ذكر شئ بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى
وسواء المضاف المحذوف ذكر وسواء الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه
لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما مجرور

المحل

المحل على البدلية اما من شئ بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم الحو
ذكر شئ الا الحو ذكر ما ندر فيكون الذكر الذي اورد في التفسير هو عين الذكر
المذكور اولا لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق
وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها و
العامل فيه من اي لم الحو ذكر شئ الا الحو ذكر شئ مما ندر او من المسائل التي ندرت
وهي قيل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشئ ومسائلها موجب
والجواب المنفي الذكر المتعلق بشئ هو من المسائل فرجعه اليه فالسهو في مقالته
لابن اخت خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في نحو
تفصيله اولا باما واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي ههنا احتمال كون البدل من
الضمير المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في
مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر كتابا له مسائل وليس كذلك
وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلاثة فيكون التقدير لم الحو ذكر شئ من
مسائل الكتب الثلاثة الا مسائل ما ندر فيرجع ماله الى ان يقال الا الكتب النادرة
وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا
بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اي
تبعيده وازالته من البين وهو الهاء في مسائلها فاسد خبر لما قيل وانما كان
فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم
على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس
المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في غير بدل الغلط
فايدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل
منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللب واللباب

ولكونه ليس في حكم التنحية لايمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في
انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع
اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
واما قولهم انه في حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه
ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا الحد لكن ان قول الشارح لان المراد
بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق **او شاع** عطف على ما ندر
فيما في حرف جر ما موصوله **بينهم** منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية
وهم ضمير متصل مجرور محلا لاضافة بين اليه وعبارة عن النحي قالا نه عايد اليهم وعامل
الظرف اي ناصبه محذوف هو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر
فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول
مع صلته مجرور المحل بفي متعلق بشاع **وانتشر** معطوف على شاع او على ندر والاول
اولى لقربه **ولم** حرف جزم **ازد** فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء
الساكنين وهو الظاهر ان يقال وهما اي الساكنان الياء والدال **فيه** اي في المختصر
متعلق بلم ازد **شيئا** منصوب لانه مفعول لم ازد **اجنبيا** صفة شيئا **الا** حرف
استثناء **ما** موصولة **كان** فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها
اسمه مستتر فيه عايد الى ما **بالزيادة** متعلق بقوله **حريا** بتشديد الياء بمعنى الجدير
واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة قدم اخر حريا
للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل
الا او لم ازد على اختلاف مر ذكره في لم الو او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد
دون الا بل هو لغو في العمل ح والجملة اعني لم ازد مع عملت فيه معطوفة على جملة

لم الو

لم الو فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء فنظرت عاطفة او في محل الجزم ان كانت
فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن
فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها
لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان
والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم
قوله عشرة دراهم مرفوع مبتدا ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى
الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا ولو قال له علي عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني
واحد لا يليق ذكر وجه التخريج هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم
في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية او دخلنا
صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة
ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج
وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان
يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقربة
فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة
وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاول من الاكثر بقي خمسة
واما ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما استثنى اثنين بقي ولما استثنى
ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا يبان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لا من اثنين
لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقوله

الا تسعة نفى تسعة من العشرة فبقى واحد واعلم ان عبارة اللباب فى هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفى اثباتا ومن الا ثبات نفيا نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شارحه يعنى لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صارت اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوى عن المساوى او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له على عشرة الا اثنين الا ثلثة الى آخره بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما فى اللباب مسئلة وما ذكره ههنا فى الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغى ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى على المدرك المنصف فلهذا اخترنا فى وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان فى تخريج المسئلة الاولى تقريرا آخر قد لاح ببالى وجال فى خيالى قبل العثور على ما ذكره الاعالى ثم وجدته هو المرضى عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذى حققه بقوله واعلم ان فى هذا المثال يكون الثانى من المستثنى مستثنى من الاول ويكون مستثنى الاول الذى يستثنى منه الثانى ان كان منفيا كان الثانى مثبتا وان كان مثبتا كان الثانى منفيا ونقول وجه الضبط ههنا اوان الاول

ان يجعل

ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا والثانى ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقى من هذه المستثنى منه الى المستثنى الثانى حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثانى وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا خرجت التسعة من العشرة بقى منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثابتة سبعة بقى اثنان واذا ضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقى ثلثة واذا ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقى اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقى خمسة هذا وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغى ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفى فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفى كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدأ وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفى كقوله تع وما يأتيهم من رسول الا كانوا او فى معنى النفى فى القسم انشدك الا فعلت فان معناه ما اسألك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءنى احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قايم وهى صفة فى الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهى صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فنقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافى انما يحذف من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهر الجوز

اضمار نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل
كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه وردّ شهادته الا ان يتوب فعند
الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة
الا بالله فانّ الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف عند الشافعية عندنا وهو ههنا
منصرف الى الجملتين لانّ معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله
الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدّر في الجملة الاولى استثناء
آخر لدلالة الثاني اليها لتنزلهما منزلة شئ واحد **وترجمة** على وزن دحرجة اى
تسمية الواو للعطف ترجمة فعل فاعل ومفعول والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة
معطوفة اما على جملة استصفيت او على جملة لم ازد والاوّل اولى من جهة المعنى و
ان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور
بالباء متعلق بترجمت **المصباح** لا يخفى ان ليس اسمه هذا المجموع المركب فلعل ذكر
الكتاب يكون متحيا تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العامّ الى
الخاصّ كخاتم فضة **ليستضئ** اى ليستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لاستضاءته با
نواره على نمط خرجت عن الحرب جبنا تدبر واللام جارّة وان المصدرية مقدرة بعدها
لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقديران ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر
كما مرّ في قوله حتى يعلق ويستضئ فعل مضارع منصوب بها اى بان المصدرية و
فاعله الضمير المستكن فيه اى في ليستضئ وهو عايد الى الولد **بانواره** متعلق بيستضئ
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله
اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لانّ المص شبه
المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة اما الازالة اى ازالة الظلمة في

في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل بالممارسة متعلق
بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الحقيقة من اشدّ الظلمة ثم اثبت له
ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اى تشبيه المص
المختصر بالمصباح في ضميره استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قوله
قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لتخييلية واما منصوب على الحالية
فتدبر **ويستغنى** اى يغتنم معطوف على يستضئ والضمير المستتر عايد الى الولد
مغانم منصوب على انه مفعول يستغنى وهو بمعنى الغناء جمع غنيمة واضافتها
الى آثاره **آثاره** اضافة العامّ الى الخاصّ اى مغانم من آثاره فيكون اضافة
بمعنى من كخاتم فضة لانّ المغانم المراد ههنا هي الآثار الحاصلة من المختصر
كما انّ الخاتم هو الفضة فيصحّ كون الاضافة بمعنى من لانّ حاصلها وهي كون
المضاف محمولا موجود ههنا والمراد بها اى بتلك الآثار الحاصلة من المختصر
مسائله الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الا
الآثار اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل فاعل ومفعول وهو اى المفعول
الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى
كسرته طويته طيا وهو ضد النشر يعني طويته على كسر عبد القاهر لان الثياب
المغسولة اذا نشرت طويت على كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر
بالثوب المطوي وجعلته مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان **على** حرف
جر **خمسة** مجرورة بها متعلق بكسرته **ابواب** مجرورة لاضافة الخمسة اليها **الباب**
في الاصل باب البيت قيل ثم استعمل ههنا به لانه لا يدخل في شموله الا بعد المجاوزة
عنه كما لا تدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع
على الابتداء **الاول** صفة الباب هو نقيض الآخر اوّل على وزن افعل على

رأي مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوًا وادغمت بدليل اوّل منك وجمع على
اوايل واوالي وقيل اصله وَوّل على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة
لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولا يجمع على اواول للاستثقال في الصحاح
اذا جعلت اوّل صفة لم تصرفه تقول لقيته عامًا اوّل واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عامًا اوّلا ومعناه في الاوّل من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام وتأنيثه الاولى وجمعه اُوَل مثل الاخرى والاُخَر **في الا**
صطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص جمع شيء بشيء
الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء **النحوية** مجرورة صفة الاصطلاحات
وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى ضمير
الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مرّ غير مرة فان قيل ان النحوية
ليست بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد
قوله لانه متعلق لما يفهم من كلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اى لا
اسناد فيه لانه لا وجود له اى للاسناد الا فيهما اى في الفعل وفيما في معناه
ولهذا اسمعهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنا فعل ما ؤلين
مثل قولنا زيد اخوك وعمرو وغلامك بمثل مواخيك ومملوكك قلنا ان الياء
فيها اى في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مخصوص كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري انخرط في سلك الصفات حتى
تقول برفع الهندي الغلام على انه فاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا
اشكال وهي اى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا اى لكونها بمعنى
المصطلحات جمعت الاصطلاحات اى جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع

اى

اى الاصطلاح وان كانت مصدر الفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر
المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ ونحوه كالقول بمعنى
المقول والعطف من المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي اى
الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها
عن الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع
الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين
اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يأتي الا من اسمين او
فعل واسم فان بداءت باسم تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا
قايم وهل زيد قايم وما زيد قايم ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو واقايم
الزيدان وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات
الامر وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بداءت بفعل تسمى فعلية
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا
ضربته وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللباب وابن مالك لكن
الزمخشري وصاحب اللباب الحقاها اعتبارين آخرين وجعلاهما قسمين آخرين
من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي
قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الجملة الفعلية والا فان تضمن
الشرط يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان يكرمني اكرمك
او من شرطيتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده
لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف
او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد و
ما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد صاحب العباب وشرح اللباب قال

وقولي معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا
يوالون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كان واسندوه الى ضمير
الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى
وقوله التي تتوقف صنعة الالفاظ عليها اى على تلك الالفاظ المتعددة المباحث
الاتية فلهذا اى فليتوقف المباحث الاتية عليها قدم المص هذا الباب الكاين
في الاصطلاحات على ساير الابواب هذا وارد فه اى عقبه بقوله الباب
رفع اى مرفوع بالابتداء الثاني مرفوع تقديرا على انه صفة الباب في العوامل
الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتداء اللفظية
مجرورة على انها صفة العوامل القياسية مجرور صفتها ايضا اى كاللفظية
بعد الصفة وانما قدم هذا الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني
قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة
ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية
وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله فهذا لكان
اظهر في جميع الافعال فلك ان تجرى انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب
اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء واخواته تجر قوله مثلا نصب على
المصدرية اى امثل مثلا وتجر على وزن تمد صيغة مؤنث ولم اى لفظة لم تجزم
بضم الميم سماعي خبره لقوله قولنا وقوله منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة
للسماعي وليس لك ان تتجاوز انت عما سمعته من العرب ولاشك ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر
عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اى الساقط وقوله
الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك

قدمه

قدمه عليه ثم قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه
كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها
تعرف بالحس البصري فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة
وهي ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا
لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اى العامل المعنوى اما الابتداء
الرافع للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او
كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على
ما سيجئ في اخر الكتاب في الباب الرابع ولاشك ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف
الا بالقلب ولاشك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشئ الواحد المزية
بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل لها في الاساس تمزيت عليها تفضلت وجمعها
المزايا ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العامل والمعمول
فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من
التعريف في التنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من مهمات الفن وليست بمقصود
من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا
الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشتمل الثاني المقصود الاصلي وغيره
بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم
الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية
حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو
العوامل يعلم مما ذكرنا في الكتب المضبوطة اى في قوله مختصراته المضبوطة ولعل
المضبوطة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لابد ههنا ان نذكر وجه الحصر اى حصر

ابواب الكتاب في الحصر بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون
موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو
مالم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية
اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول اي مايكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اي مايكون
العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اي مايكون العامل فيه معنويا
هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية
فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا
آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي
اي مردد بين النفي والاثبات لجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما
استقرائي لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور
بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان
ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على
تعداد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل
فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان
تعلق به فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في
كل حصر جعلي لا عقلي لان بداهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع ذلك
السؤال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس
بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير
الخامس تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في اواسط شهر رمضان

المعظم سنة ثلاثة خمسين وتسعمائة على يد عبد الضعيف عبد الفتاح الواردار(ي)
عفي عن خطيئاته ربه الباري

عُرَامُ الصَّبِيِّ فِي حَالِ الصِّغَرِ دَلِيلٌ عَلَى رُشْدِهِ فِي حَالِ الْكِبَرِ

اي الشدة والخلاف — متعلق بعرام — خبر متعلق بدليل — اي عقله متعلق برشد

واعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال المنتقلة وهو الاصل كقولك
جاءني زيد راكبا ومعنى المنتقلة ان يكون بحيث يصح ان تجعل مكانها حالا
اخرى الا ترى انك لو جعلت مكان راكبا ماشيا صلح والحال الثانية
المؤكدة وهي الصفة التي لا يصلح تبديلها بخلافها كقوله تع وهو الحق
مصدقا لما معهم لان التصديق لما معهم من التورية صفة لازمة
للقرآن فلو لم يذكر مصدقا لفهم من قوله الحق والحال الثالثة المقدرة
وهي التي لا تكون واقعة في الحال بل منتظرة كقولك مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا فصائدا حال مقدرة لانه لم يكن متشاغلا بالصيد
وقت مرورك بل متهيأ له والحال الرابعة الموطئة وهي الاسم الذي
يقع بعده الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا
صالحا فرجلا حال موطئة حاجي بابا

البتة وهي منصوبة على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بت
بمعنى قطع فانه في الاصل بتة فادخلوا الالف واللام عليه وسقط
التنوين فصار البتة فان قيل بقطع الهمزة مع ان همزتها همزة
وصل قلنا ان قطع الهمزة فيه مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند
الفصحاء وقال بعضهم ان سيبويه حكم بان اللام فيه لازمة
ويلزم من ذلك قطع همزته كذا في شرح اللباب وقال بعضهم
اشتقاقه من لبثت وبلثت فاذا قصدوا ان يعرفوا وجدوا
في اوله اللام فزادوا عليه الالف وحركوا الباء بحركة اللام ثم
ادغموا الباء في التاء واسقطوا التنوين فكان البتة وهو
بمعنى جدا كذا في شرح التسهيل حاجي بابا

لكنها نصب على الظرف وما لكونه من صفات الاحيان

حاجي بابا

فائدة

العلم اذا كان جمعا يجب تعريفه باللام تغيير قاضي

مثلا نصب على المصدر اي امثل مثلا ومثلا يذكر
اذا قصد التعميم حاشية قاضيحق

دَيَّار

اي احد وهو مما يستعمل في العام فيعال
من الدار او من الدور واصله ديوار فيفعل
به ما فعل باصل سيد لاقعال والالكان
لدوارا تغيير قاضي

اي بخلاف الحال المنتقلة

اصله بيود اجتمعت الواو والياء سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت

بدا بيد فما بغم بابا بابا

اعلم ان كلمات جاءت منصوبة على الحال فمنها
قولهم بعته يدا بيدا اي نقدا لا نسيئة وكذلك قولهم
قبلتني على خوف فاه بفم ومنها قولهم هو ابن عمي لحا
اي لصقا من لحمت عينه اذا التصقت وكذلك
قولهم هو عربي محضا خالصا ومنها قولهم
بينت حسابه بابا بابا اي مفصلا فان
كل هذه في موضع الحال حاجي بابا

اعلم ان المنصرف مشتق من الصريف وهو صوت
خفي كصريف القلم والباب فعلى هذا
يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين لانه
صوت يلحق آخر الاسم وقال قوم هو مشتق
من التصرف وهو التقلب في الجهات فعلى هذا
يكون الصرف عبارة عن الجر والتنوين
لان بهما يراد بهما تقلب الاسم وقال
شارح اللب انه مأخوذ من الصرف وهو
اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبه
وشبه الفعل وقيل من الانصراف وهو
الرجوع والاسماء المعربة على قسمين
قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل
وقسم انصرف عنه وهو المنصرف حاجي بابا

امس فان قيل ما علة بناء امس اجيب عنه بان علة بنائه
تضمنه معنى لام التعريف ولذلك نصفه بما فيه الالف واللام كقولك
لقيتك امس الاحدث ولولا انه معرفة باللام لما وصفت
بما فيه اللام اذ قد ثبت انه ليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف
فلم يبق من المعارف الا ما فيه اللام واذا لم يكن في لفظه
كانت مقدرة فيه ولهذا لا يحسن دخول الالف واللام
عليه فلا تقول الامس فان قيل لم بني على الحركة قيل
لئلا يلتقي الساكنان فان قيل لم بني على الكسر قيل
ان الكسر اصل في التقاء الساكنين واعلم ان امس
لا يبني في كل موضع بل اذا اريد به امس الذي قبل يومك
بلا فاصل فاذا اريد غير ما ذكرنا اعربته واذا دخلت
عليه الالف واللام كقوله تع كأن لم تغن بالامس و
كقوله تع فاذا الذي استنصره بالامس حاجي بابا

في بحث وبحى الجر اذ بالفاء الخ

الآن وهو في محل النصب على الظرفية وفي علة بنائه اختلاف
قال ابو علي بني الآن لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة
فليست للتعريف اذ شرط اللام ان يدخل على النكرات
فتعرفها والآن لم يقع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان
يكون تعريفه علما لجنس زمان الحاضر لا لانه متضمن
للام التعريف مع ان تضمن اسم معنى الحرف للاخصر
ينافي زيادة ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج بني الآن بمشابهته اسم الاشارة
لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني
بمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع على وتيرة
واحدة فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف فلما لم يتصرف شابه الحرف حاجي بابا

والمراد منها الخادم مطلقا

بعل اسم صنم كان لاهل بك من الشام وهو البلد الذي يقال
الآن بعلبك وقيل البعل الرب بلغة اليمن تفسير قاضي

بعل هو علم للصنم وقيل كان من ذهب وكان طوله عشرين
ذراعا وله اربعة اوجه فتنوا به وعظموه حتى اخدموه
اربع مائة سادن وجعلوهم انبيائه وكان الشيطان
يدخل في جوف بعل ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة
يحفظونها ويعلمونها الناس وهم اهل بعلبك من بلاد
الشام سميت مدينتهم بعلبك كشاف

فبالحري ان يكون كذلك

قد يقرا مخففا على انه مصدر يكون ما بعده مبتداء
والجار والمجرور خبرا مقدما اي كونه كذلك ملتبس
بالحري وقد يقرا مشددا على انه صفة مشبهة
فيكون الباء زائدة في المبتداء وكذا حال فبالاولى
ان يكون الباء زائدة سيد حاشية متوسط

فقط لانه مبتداء لان الاولى
افعل تفضيل لا يكون
مصدرا كالطرتي

Süleymaniye Kütüphanesi
AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
410

الكلام في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء
مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب
افاد ولم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه
لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا مجاز في
النفساني وهو احد المذاهب قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل و
حقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب قال به ابن الجبار كلنبوي فاضيق